Nexus Academy

منظمة العمل الدولية

العمل اللائق في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في المنطقة العربية

تعاون بين منظمة العمل الدولية

وأكاديمية نكسوس

عمان – الأردن

9 – 12

أيلول/سبتمبر

2024

◄ التقرير النهائي: التوصيات الرئيسية وسبل المضي قدما

بدعم من:

السويد Sverige

مقدّمة

يحدّد هذا التقرير التوصيات الرئيسية والخطوات التالية لتعزيز مبادئ العمل اللائق من خلال اعتماد نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDPN) استنادًا إلى المناقشات ومبادئ المشاركة المقدّمة خلال ورشة العمل حول "العمل اللائق في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدول العربية" الذي **تشاركت في تنظيمه منظمة العمل الدولية وأكاديمية نكسوس**، بدعم من السويد (الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي- سيدا)، والذي عُقد في عمّان من 9 إلى 12 أيلول/ سبتمبر 2024. وقد تركّزت النقاشات على ركائز النهج الترابطي: التنسيق والبرمجة وإدارة المخاطر والتمويل والقيادة المتأنّية -المساءلة، إلى جانب إجراءات محدّدة على المستوى القطري والمتابعة القائمة على الجهات الفاعلة. وتمثل ورشة العمل أيضًا الناتج الثاني للائتلاف القائم على القضايا بشأن نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ألا وهو "عقد ورشة عمل مشتركة بين الوكالات لاستخلاص النُهج الفعّالة لجهود التعافي".

المشاركون

استفادت ورشة العمل من مشاركة أكثر من 70 ممثلاً من:

- الحكومات ومنظمات العمّال ومنظمات أصحاب العمل من **لبنان والأردن واليمن والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة**.
- موظفي منظمة العمل الدولية في المنطقة.
- وكالات الأمم المتحدة مثل مكاتب المنسّقين المقيمين (لبنان والأردن وسوريا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني مثل المجلس الدولي للوكالات الخيرية (ICVA) وميرسي كور/ فيلق الرحمة، وشركاء التمويل بما في ذلك السويد (سيدا)، وهولندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية وغيرها.

ورشة العمل باختصار

جمعت ورشة العمل أصحاب المصلحة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات والنقابات العمالية و**منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية (EBMOs)** من جميع أنحاء المنطقة العربية. وركزت المناقشات على تعزيز التعاون في مجال العمالة والحماية الاجتماعية في السياقات الهشة. وتباحث المشاركون في السبل التي من خلالها يمكن للتعاون في إطار النهج الترابطي أن يحسّن كفاءة التدخلات الإنسانية وفعاليتها ونتائجها على المدى الطويل، مع المساهمة في إرساء حلول مستدامة وأنظمة وطنية شاملة. وقد أوليَ اهتمام خاص لمعالجة مشاركة الجهات الفاعلة في عالم العمل الوطني، ولا سيما وزارة العمل ومنظمات العمّال وأصحاب العمل، فضلاً عن احتياجات الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء واللاجئون والنازحون داخلياً.

وبحثت ورشة العمل أيضًا الخيارات العملية والعقبات التي تحول دون تحقيق التعاون الفعّال بين الجهات الفاعلة في النهج الترابطي. كما تبادل المشاركون الخبرات والدروس المستفادة، وسلطوا الضوء على ما يلي:

- دمج البرمجة النقدية الإنسانية وبناء أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية.
- تحويل برامج دعم سبل العيش قصيرة الأمد إلى مبادرات طويلة الأمد لتعزيز التوظيف المستجيب للسلام.
- تحسين دور منظمات العمّال وأصحاب العمل في إطار النهج الترابطي في المنطقة.

- **النطاق الجغرافي:** ركزت ورشة العمل على البلدان الرئيسية في المنطقة العربية: الأردن والعراق ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وسوريا واليمن.
- **أكاديمية نكسوس:** توفّر أكاديمية نكسوس منصّة للجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف - الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية - لتعزيز التعاون في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقد توافقت هذه الجهود مع الأطر العالمية مثل خطة عام 2030 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.
- **جلسات ورشة العمل:** أرست الجلسة الأولى الأساس لفهم النهج الترابطي من خلال تغطية مفهومه، ودور العمل اللائق فيه، وأصحاب المصلحة المعنيّين، وآليات التنسيق. وفي المقابل، تعمّقت الجلسات التالية في التطبيق العملي لمبادئ العمل اللائق، مع التركيز بوجه خاص على العمالة والحماية الاجتماعية. واستهدفت هذه المناقشات إرساء مبادئ مشتركة/ توصيات للمشاركة وتحديد خطوات ملموسة لتعزيز العمل اللائق في إطار النهج الترابطي على المستوى القطري.

بدعم من:
السويد
Sverige

- **إعادة الإعمار والتعافي والعمل اللائق في إطار النهج الترابطي**: اتّفق المشاركون على ضرورة إعطاء الأولوية لتهيئة بيئة تمكينية لفرص العمل اللائق ومراعاته من بداية أي استجابة للأزمات. وفي إطار نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ينبغي أن يشمل العمل اللائق في جهود إعادة الإعمار والتعافي ما يلي:
  - 1. إعادة البناء بشكل أفضل من خلال الاستفادة من استثمارات التعافي وإعادة الإعمار لتعزيز التنمية المستدامة، مع التركيز على الأهداف طويلة الأجل مثل استحداث وظائف خضراء، وبناء قدرات القطاع الخاص، وتعزيز مهارات القوى العاملة.
  - 2. التركيز على الحماية الاجتماعية كمحرّك لتحسين مستويات المعيشة، واعتماد نهج مستدام مملوك محليًا ووطنيًا لضمان استمرارية جهود التعافي وتعزيز ملكية المجتمع المحلي للمشاريع الإنمائية. وتشمل العناصر الشاملة في هذا النهج المتكامل التماسك الاجتماعي وبناء السلام، مما يقلل من خطر عودة الصراع ويخفّف من الصراعات على الموارد ويعزّز المشاريع المجتمعية التعاونية.

تحقيق أهداف الورشة

1. **تعميق فهم العمل اللائق ونهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام** لدى الشركاء، بما في ذلك منظمات العمّال وأصحاب العمل في اليمن والعراق والأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة.
2. تسليط الضوء على **زيادة الوعي بدور الجهات الفاعلة في عالم العمل**، مثل النقابات العمّالية ومنظمات أرباب العمل، في آليات تنسيق النهج، مع التشديد على دورها الحاسم في ضمان تحقيق نتائج مستدامة.
3. **عرض أوجه التآزر الناجحة في النهج الترابطي** لتعزيز العمل اللائق، مثل:
   - *برنامج آفاق (منظمة العمل الدولية واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية)[1] في لبنان والأردن.*
   - *آليات تنسيق الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.*
   - *برامج استثمار كثيفة العمالة في العراق واليمن (بما في ذلك برنامج دعم الصمود الريفي في اليمن ERRY[2])، والأردن.*

4. **المشاركة في العمل اللائق واستحداث فرص العمل المستدامة**: شدّدت المناقشات على أهمية تعزيز مبادئ العمل اللائق في مبادرات العمالة والحماية الاجتماعية، وانخراط الشركاء الاجتماعيين الرئيسيين للانتقال من نُهج "النقد مقابل العمل" قصيرة الأجل إلى استحداث فرص عمل مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على برامج التحويلات النقدية كوسيلة لتعزيز وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية.
5. **وضع مبادئ وتوصيات مشتركة لتعزيز العمل اللائق** على الصعيد القطري، مع التركيز على برامج العمالة والحماية الاجتماعية في النهج الترابطي. وستوجّه هذه المبادئ الجهود المستقبلية لدمج العمل اللائق بشكل أكثر فعالية في التدخلات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام.
6. **تفعيل العمل اللائق والتعافي وإعادة الإعمار:** عرض حالات التفعيل الفعّال للعمل اللائق في جهود التعافي وإعادة الإعمار في إطار النهج الترابطي. وفي حين تم تحديد التحديات والممارسات الجيدة في مجال تعزيز التنمية المستدامة، أعرب الشركاء المشاركون عن استعدادهم الواضح لمواصلة التعاون في خمس حالات قطرية.

التوصيات الرئيسية وسبل المضي قدما باختصار

أكدت الجهات الفاعلة في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على الحاجة إلى **حلول طويلة الأجل ومستدامة للعمالة والحماية الاجتماعية** ترتكز على **مبادئ العمل اللائق**، بدعم من **تمويل مرن متعدّد السنوات** وبتنسيق متين مع **الحكومات الوطنية والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني**، وكذلك **وكالات الأمم المتحدة**. ومن خلال مواءمة الجهود عبر النهج الترابطي، تلتزم هذه الجهات الفاعلة بتعزيز **المجتمعات المرنة، والتعافي الاجتماعي الاقتصادي**، و**السلام الدائم** في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وجرى تسليط الضوء على التوصيات التالية:

في التنسيق:

[1] آفاق أو PROSPECTS هي شراكة عالمية تهدف إلى تحسين وصول المجتمعات المضيفة والنازحين قسرًا إلى التعليم والحماية الاجتماعية والعمل اللائق بتمويل من هولندا.

[2] برنامج الأمم المتحدة المشترك (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي) لدعم سبل العيش المرنة والأمن الغذائي والتكيف المناخي في اليمن بتمويل مشترك من السويد والاتحاد الأوروبي.

بدعم من:
السويد Sverige

1) **تعزيز التنسيق مع الحكومات الوطنية:** تم الاعتراف بـ**الحكومات الوطنية** كأطراف فاعلة رئيسية في قيادة جهود النهج الترابطي. وقد وافق الشركاء على دعم **القيادة الحكومية** في تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف. وجرى تسليط الضوء على عدد من الأمثلة مثل الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي في **لبنان**، التي تشمل اللاجئين، بوصفها نماذج لإدماج **دعم اللاجئين** في النظم الوطنية. وكما ورد في الأمثلة من الأردن ولبنان، فإنّ استراتيجيات الحماية الاجتماعية، على الرغم من تركيزها في المقام الأول على النظم الوطنية، يمكن أن تكون بمثابة مرساة لتحسين مواءمة التدخلات الإنسانية مع خطط التنمية، وتعزيز الأطر الوطنية.

2) **إشراك العمّال وأصحاب العمل ومنظمات العضوية في قطاع الأعمال التجارية، وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي:** تم التشديد على **انخراط الشركاء الاجتماعيين**، بما في ذلك **نقابات العمّال** و**منظمات أصحاب العمل والعضوية في مجال الأعمال التجارية**، كخطوة حاسمة لضمان وضع مبادرات توظيف شاملة ومستدامة. وقد أقرّ المانحون والشركاء بأهمية **الحوار الاجتماعي** في تعزيز حقوق العمل، والأجور العادلة، والانتقال من العمل غير النظامي إلى العمل النظامي، ولكن أيضًا بمساهمته في استمرارية قطاع الأعمال والتماسك الاجتماعي والحفاظ على السلام.

3) **دور أقوى لمكاتب المنسّقين المقيمين للأمم المتحدة:** لمكاتب المنسّقين المقيمين للأمم المتحدة دور محوري في تعزيز **العمل اللائق في النهج الترابطي**، لضمان إدماج **مبادئ العمل اللائق** في الاستجابات للأزمات. ومن خلال التنسيق الاستراتيجي والتعاون بين القطاعات والشراكات بين الوكالات، تقود مكاتب المنسّقين المقيمين عملية الانتقال من الإغاثة الفورية إلى التنمية طويلة الأجل، مما يساهم في جهود التعافي المرن والشامل في المناطق المتأثرة بالصراعات. ومن خلال دمج مبادئ العمل اللائق في الاستراتيجيات الوطنية وضمان المساءلة، يتم تعزيز **الاستقرار الاقتصادي**، و**التماسك الاجتماعي**، و**بناء السلام** عبر السياقات الهشة. وجرى التشديد على أنّ التعاون المتين مع **وكالات الأمم المتحدة**، مثل **منظمة العمل الدولية** و**اليونيسيف** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** ضروري لتأمين التنسيق الفعّال.

4) **جعل العمل اللائق حجر الزاوية في عملية إعادة الإعمار**: لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار المستدامين، يجب إعطاء الأولوية للتنسيق عبر القطاعات الرئيسية - الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية - وبين الجهات الفاعلة الرئيسية - الوزارات الوطنية والمحلية، والشركاء الاجتماعيين. وإنّ العمل اللائق أساسي في عملية التعافي هذه. وقد شدّدت ورشة العمل هذه على أنّ التنسيق الفعّال يمكن أن يضاعف من أثر مبادرات التعافي عبر مواءمة فرص العمل اللائق مع إعادة بناء سبل العيش والمجتمعات المحلية. وشملت المواضيع الرئيسية إنشاء منصّات للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعدّدين (بدأت بوضع خرائط بأصحاب المصلحة) لتسهيل التخطيط المشترك وتعزيز تبادل المعارف؛ إجراء تقييم متكامل لاحتياجات سوق العمل في تخطيط إعادة الإعمار، مع آليات رصد وتقييم منتظمة من شأنها أن تضمن تكيّف البرامج وبقائها ذات صلة بالاحتياجات المحلية والوطنية على حد سواء، كما يتّضح من برنامج آفاق واستراتيجيات الحماية الاجتماعية الوطنية.

في البرمجة:

5) **التصميم الاستراتيجي للبرامج التي تربط بين الاستجابات قصيرة الأجل والحلول المستدامة طويلة الأجل:** اتّفقت الجهات الفاعلة في النهج الترابطي، بما في ذلك الشركاء المموّلون، على إعطاء الأولوية للعمالة المستدامة طويلة الأجل على الإغاثة قصيرة الأجل. ويشمل ذلك تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وإضفاء الطابع الرسمي على أسواق العمل في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. يجب أن تتطور المبادرات مثل برامج النقد مقابل العمل إلى فرص عمل لائق، وضمان الأجور العادلة، وحقوق العمل، والسلامة المهنية، واستحداث فرص عمل طويلة الأجل وشاملة. على سبيل المثال، تركزت الجهود في **الأردن** على دمج اللاجئين في أسواق العمل النظامية، مع تعزيز منظمة العمل الدولية لمبادئ العمل اللائق من خلال برامج الأشغال العامة لتوفير فرص عمل طويلة الأجل لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

6) **تعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية**. مثال على ذلك، ومن خلال برنامج آفاق، تم دمج مبادرات التدريب على المهارات، ودعم ريادة الأعمال، ومشاركة القطاع الخاص، ومبادرات العمل اللائق، بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، توفّر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم للأسر النازحة، فيما توفّر اليونيسف التدريب على المهارات، وتربط منظمة العمل الدولية أو البنك الدولي هذا التدريب بفرص التدريب الداخلي، مما يضمن المواءمة مع احتياجات السوق المحلية. وقد أسفر هذا النهج التعاوني عن نتائج إيجابية، لا سيما في استراتيجيات الحماية الاجتماعية مثل نظام دعم الإعاقة في لبنان والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تستهدف الشباب من خلال برامج التدريب على ريادة الأعمال.

7) **دمج التحويلات النقدية في خطط المساهمة والحماية الاجتماعية الحالية على مستوى البرمجة**: تم التركيز على النهج الترابطي في مجال الحماية الاجتماعية لربط الاستجابة الفورية في حالات الطوارئ بتعزيز طويل الأجل لنظم الحماية الاجتماعية الوطنية. وتم تشجيع الجهات الفاعلة على الاستفادة من الآليات الحالية التي تُيسّر الاستجابات السريعة مع الاستفادة في الوقت نفسه من المزايا التفاضلية لكل صاحب مصلحة في النهج الترابطي، على غرار **جمع البيانات** و**طرق الدفع**. **وجرى** توسيع نطاق استخدام النظم القائمة على الاشتراكات في الاستجابات النقدية في سياق الاستجابات الإنسانية، إلى جانب المساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية الموحّدة والقائمة على الحقوق. في **الأرض الفلسطينية المحتلة** عمد الفريق العامل المواضيعي المعني بالحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية والقسائم على مواءمة الجهود الإنسانية مع البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، مما مكن من الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ مع تعزيز نظام الحماية الاجتماعية الوطني.

8) **إطار برنامجي للعمل اللائق وجهود إعادة الإعمار والتعافي.** تم النظر في الروابط بين إعادة الإعمار والتعافي والعمل اللائق من خلال مبادرات مختلفة. وضعت منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وأصحاب المصلحة المحليين في اليمن برنامج الاستثمار كثيف العمالة مع مبادئ توجيهية تشغيلية مطوّرة، ويتم الآن توسيع نطاقه على المستوى الوطني من خلال الشراكات مع صناديق التنمية المحلية. وفي العراق، صُمّم برنامج كثيف العمالة مع التركيز على تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وقد عزّز بشكل كبير قدرة الحكومة وأوجد فرص عمل للفئات الضعيفة،

بدعم من:
السويد
Sverige

وساهم في معالجة آثار تغيّر المناخ. وخلال ورشة العمل، اتّفق المشاركون على الحاجة إلى إيجاد سبل للانتقال من برامج النقد مقابل العمل إلى برامج الاستثمارات الكثيفة العمالة طويلة الأجل.

9) **التركيز على الفئات المهمشة والفئات السكانية الضعيفة:** من بين النقاط الرئيسية، كان التشديد على الدور المحوري لكل من **اللاجئين والنازحين داخليًا والنساء والشباب** في برامج العمل والحماية الاجتماعية. وسيتم دمج **تحليل النوع الاجتماعي** واستراتيجيات الإدماج في البرامج المستقبلية لضمان المشاركة النشطة لهذه المجموعات في جهود التعافي والتنمية. فعلى سبيل المثال، ساعدت تجربة منظمة العمل الدولية في تركيز سوريا على تطبيق معايير العمل الدنيا - بما في ذلك التأمين الاجتماعي والأجور العادلة وممارسات التوظيف الأخلاقية - في حماية العمّال المؤقتين المستضعفين في بيئة سياسية مليئة بالتحديات.

10) **مشاركة القطاع الخاص من خلال منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية:** تلتزم الجهات الفاعلة بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستحداث فرص عمل مستدامة ومرونة اقتصادية. ويشكل إشراك القطاع الخاص في إعادة تأهيل البنى التحتية وتعزيز قدرات منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية على توفير برامج القدرة على الصمود وتوفير الاستمرارية لمؤسسات الأعمال، أمرًا أساسيًا لضمان استمرار الأسواق في العمل، وضمان حصول السكان على الغذاء والمواد الأساسية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالصراع. ففي **اليمن** على سبيل المثال، تتركز الجهود على بناء القدرات الحكومية وإشراك العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات أصحاب العمل والعضوية في قطاع الأعمال التجارية والمانحين الدوليين، من أجل تطوير برامج سبل العيش وضمان **فرص عمل مستقرّة.** وشدّد المشاركون في ورشة العمل، ولا سيما من الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، على أنّ استيراد التكنولوجيات الأجنبية أو القوى العاملة الأجنبية يقوّض الاستدامة والجهود المبذولة لتعزيز العمل اللائق.

11) **تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي:** وتم التأكيد على بناء السلام من خلال العمل اللائق كأولوية رئيسية. كما تم تسليط الضوء على مبادرات العمالة التي تعزّز التماسك والاستقرار الاجتماعيين في المناطق المتأثرة بالصراع بوصفها من الأركان المهمة المساهمة في تحقيق السلام والتنمية على المدى الطويل. وفي الأردن ولبنان، روّج الشركاء في برنامج آفاق مبادرات سبل العيش المشتركة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لتعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي.

12) **تطوير تدخلات تُراعي الصراعات بشكل منهجي** والمساهمة عمدًا في التماسك الاجتماعي والسلام: من المهم التركيز على تكييف التدخلات مع ديناميات الصراع المحلي، وضمان تعزيز الإغاثة الفورية والتنمية طويلة الأجل للسلام الدائم. يجب إدخال المرونة المناخية والاستدامة البيئية في برامج النهج الترابطي من خلال التركيز على استحداث فرص العمل الخضراء واستراتيجيات التعافي طويلة الأمد.

13) **إجراء تحليل منهجي للنوع الاجتماعي** ووضع استراتيجيات تهدف إلى تحويل دور المرأة في المجتمعات من خلال برامج العمل اللائق. ولضمان مراعاة البرامج للاحتياجات الخاصة بالنساء والفئات المهمشة، ينبغي تعزيز مشاركة هذه الفئات في الأعمال التجارية وعمليات صنع القرار. في **اليمن**، توفّر الجهود المبذولة لتمكين المرأة في مجال الأعمال دروسًا يمكن استخلاصها لتحسين الإدماج الاقتصادي في السياقات الهشة.

14) **تعزيز النهج القائم على الحقوق** لضمان مراعاة التدخلات لاعتبارات احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك حقوق العمل.

15) **ينبغي تقييم أوجه الضعف المتصلة بالصدمات، بما في ذلك** تصميم تدابير لتعزيز المرونة والحد من مخاطر الكوارث (تحديد المخاطر، وتصميم أطر إدارة المخاطر، واعتماد التدابير اللازمة لتفادي الآثار الضارة والتخفيف من حدّتها).

في التمويل:

16) **الالتزام بالتمويل المرن المتعدد السنوات:** تم التشديد على الحاجة إلى تمويل مرن متعدد السنوات باعتباره أمرًا بالغ الأهمية لضمان إحراز تقدّم متّسق من مرحلة الإغاثة الإنسانية إلى مرحلة الاستثمارات الإنمائية. وقد التزم المانحون بمناصرة نماذج التمويل التي تربط الإغاثة قصيرة الأجل بحلول التوظيف طويلة الأجل، مما يوفر الاستقرار للبرامج الإنمائية.

17) **الرصد والتقييم من أجل المساءلة:** تم التشديد على أهمية وضع **أطر رصد وتقييم** متينة. واتّفقت الجهات الفاعلة على دعم الآليات التي تتعقّب الفعالية والتقدّم المُحرزين في دمج مبادئ العمل اللائق في إطار النهج الترابطي، بما يضمن الشفافية والمساءلة في تنفيذ البرامج.

18) **نهج التمويل المتكامل.** كان ثمة اقتراح بألا يقتصر التمويل على ركيزة واحدة، بل أن يتم تقسيمه على مجالات النهج الترابطي لإتاحة الانتقال السلس فيما بينها؛ وبالحاجة إلى الانتقال من التمويل إلى التمويل التنموي المستدام الذي يشمل أدوات مالية مثل التمويل الجماعي الذي سيعزز التمويل طويل الأجل؛ وإشراك المؤسسات المالية الدولية في الحوار لإنفاذ التزامات لجنة المساعدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، نفذ برنامج آفاق نموذج تمويل مرن جمع خمس وكالات معًا للعمل على الحماية والتعليم والوظائف. ولم يكن محور التركيز محددًا سلفًا (إنساني أو إنمائي)، وتم وضع الثقة في الشركاء لتحديد أفضل نهج.

19) **مسارات واضحة لتمويل التنمية.** غالبًا ما تعتمد أموال الاسترداد الأولي على برامج التحويلات النقدية، ولكن منذ البداية، يجب التخطيط للتمويل مع مراعاة الانتقال إلى أنظمة حماية اجتماعية مستدامة ومملوكة وطنيًا. ويشمل ذلك ضمان الوصول إلى الفئات المستبعدة في كثير من الأحيان وتأمين تمويل قوي ومستدام لنظم الحماية الاجتماعية المملوكة وطنيًا. من ناحية أخرى، تم التشديد على هذه المسألة باعتبارها أمرًا أساسيًا لرفع تدفق التمويل إلى نمو القطاع الخاص المرتبط بالاستثمار الملتزم في الأعمال التجارية، ودعم إنشاء الأعمال التجارية لتعزيز جهود إعادة الإعمار، ودعم المبادرات المملوكة للأعمال التجارية في توظيف العمالة المؤقتة، بما في ذلك الفئات الضعيفة.

بدعم من:
السويد
Sverige

الخطوات التالية:

- **التنفيذ على الصعيد القطري**: بقيادة الحكومة (عندما يكون ذلك ممكنًا) ومكتب المنسّق المقيم، إنشاء فريق قطري مع المشاركين في ورشة العمل وتوسيع نطاقه ليشمل الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى من أجل تعزيز مبادئ العمل اللائق عبر النهج الترابطي. وسيضع كل فريق قطري إجراءات متابعة محدّدة لتنفيذ توصيات ورشة العمل، استنادًا إلى مشاريع خطط العمل التي أعدّت في اليوم الرابع (المرفق 3)، حول الركائز التالية:
  - **التنسيق**:
    - وضع خريطة لآليات التنسيق القائمة وإجراء مشاورات مستفيضة مع الجهات الفاعلة من عالم العمل.
    - تعزيز القيادة الحكومية وإشراك الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل والمجتمع المدني، لضمان دمج مبادئ العمل اللائق عبر مبادرات النهج الترابطي. وينبغي أن تؤدّي مكاتب المنسّقين المقيمين للأمم المتحدة دورًا قياديًا.
  - **البرمجة**: تضمين مبادئ العمل اللائق في البرامج، لا سيما في برامج الحماية الاجتماعية والعمالة/ سبل العيش، مع التركيز على حساسية الصراعات، والقدرة على التكيف مع المناخ، والنهج القائم على الحقوق. وتم تسليط الضوء على أهمية وضع برامج تجريبية مشتركة بشأن العمل اللائق على نطاق النهج الترابطي.
  - **التمويل**: مناصرة تمويل مرن متعدد السنوات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة التنمية المستدامة.
- **تعزيز دور النظراء الوطنيين بشكل جماعي:**
  - يجب أن يكون الشركاء الاجتماعيون مهيّأين ومنخرطين في تشكيل وتنفيذ آليات التنسيق على المستوى القطري.
  - تعزيز قدرة وزارات العمل على تشجيع العمل اللائق، بما في ذلك إنفاذ معايير العمل في المناطق المتأثرة بالصراعات، أمر أساسي. وهذا يضمن دمج حقوق العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي في مبادرات التوظيف والحماية الاجتماعية عبر النهج الترابطي.
- **التنسيق الإقليمي**: على الصعيد الإقليمي، ستركز الجهود على تحديد آليات التنسيق القائمة، مثل الائتلاف القائم على القضايا بشأن النهج الترابطي والتعافي وإعادة الإعمار، لتعزيز المشاركة والمتابعة المستمرّين. وسيضطلع الشركاء الاجتماعيون بدور مركزي في ضمان استمرار التعاون الإقليمي والمواءمة مع أهداف النهج الترابطي. وكخطوة تالية، تمت مناقشة ما يلي:
  - تقديم تقرير إلى أعضاء الائتلاف القائم على القضايا بشأن النتائج الرئيسية لورشة العمل والاتفاق على خطة عمل محتملة.
  - إنشاء فريق فرعي معني بالعمل اللائق داخل الائتلاف القائم على القضايا، بقيادة منظمة العمل الدولية.
- **التعافي وإعادة الإعمار**: تم تسليط الضوء على إدراج مبادئ العمل اللائق في جهود إعادة الإعمار والتعافي في جميع خطط عمل البلدان.
- **بناء وتبادل الممارسات الجيدة:** وهو أمر ضروري لتسليط الضوء على الإسهامات الإيجابية للعمل اللائق في النهج الترابطي، ولا سيما فيما يتعلق بالشركاء الاجتماعيين من أجل السلام والتماسك الاجتماعي في حالات الصراع. وهذا ينطوي على عرض دورهم في تعزيز الاستقرار، وضمان مشاركتهم الفاعلة في المناقشات الرئيسية، ودمج تجاربهم في جهود أوسع.
- **التزام منظمة العمل الدولية**: تؤكد منظمة العمل الدولية من جديد التزامها بتعزيز مبادئ العمل اللائق في إطار النهج الترابطي، والالتزام بتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والعمل عن كثب مع الشركاء في الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والشركاء الاجتماعيين. من خلال التنسيق المستمر، ستعزز منظمة العمل الدولية قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية على المشاركة في مبادرات النهج الترابطي، وضمان استدامة وملكية الجهود المتوافقة مع التوصية 205 بشأن "العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود". وسيتم الاستفادة من النماذج الناجحة، مثل برنامج آفاق في الأردن ولبنان، ومبادرة تنسيق الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبرامج الاستثمار كثيفة العمالة، لعرض حالات التعاون الفعال. وستواصل منظمة العمل الدولية المشاركة في آليات التنسيق العالمية والإقليمية، مثل الائتلاف القائم على القضايا، لتعزيز العمل اللائق وضمان المشاركة المستمرة من قبل الشركاء الاجتماعيين، مع مشاركة النتائج على الصعيدين الإقليمي والقطري لتعزيز المشاركة المستمرة.
- **الاعتراف بأهمية الوقت**. يجب إعطاء الأولوية لتهيئة بيئة تمكينية لفرص العمل اللائق، في شراكة وثيقة مع الشركاء الاجتماعيين، والنظر فيها منذ بداية أي استجابة للأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمل اللائق وفرص كسب العيش أمران أساسيان لتحقيق أهداف بناء السلام كجزء من عملية التعافي وإعادة الإعمار.

بدعم من:
السويد Sverige

صور من ورشة العمل

الصورة: حفل افتتاح ورشة العمل "العمل اللائق في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدول العربية"، كلمة السيدة ريا جرادات، المديرة العامة المساعدة والمديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية، في عمان، الأردن، في 9 أيلول/ سبتمبر 2024

بدعم من:
السويد Sverige

الصورة: حفل افتتاح ورشة العمل "العمل اللائق في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدول العربية"، كلمة السيدة باربرا مانزي، المديرة الإقليمية لمكتب التنسيق الإنمائي التابع لمنظمة العمل الدولية، في عمان، الأردن، في 9 أيلول/ سبتمبر 2024.

بدعم من:
السويد
Sverige

الصورة: صورة جماعية للمشاركين في ورشة عمل "العمل اللائق في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدول العربية"، في عمان، الأردن، أيلول/ سبتمبر 2024.

المرفقات

1) برنامج ورشة العمل
2) قائمة المشاركين
3) مشاريع خطط العمل القطرية
4) ملخص مفصّل للجلسات

بدعم من:
السويد Sverige

المرفق 1 - برنامج العمل

	الجلسة 1: ما هو نهج الترابط؟	
	9 أيلول/ سبتمبر	**10 أيلول/ سبتمبر**
10:30 – 9:00	**الجلسة الافتتاحية** *السيدة باربرا مانزي، المديرة الإقليمية لمكتب التنسيق الإنمائي* *السيدة كريستينا ساندبرغ، نائبة رئيس قسم - الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي- سيدا عمان* *السيدة ربا جرادات، المديرة العامة المساعدة والمديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية* *ممثلو العمّال وأصحاب العمل* **مقدّمة في التدريب**	
11:00 – 10:30	**استراحة**	**استراحة**
12:30 – 11:00	**الجلسة 1-1** **ما هو نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؟** التعريفات، أفكار خاطئة شائعة، الأنماط، الولايات التنظيمية ونهج النظم، الفرص، السياق العام *تمرين: تحديد نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام*	**الجلسة 1-5** **الأدوات والآليات** استخدام أدوات لتطبيق مراعاة حساسية الصراعات وتحليل النوع الاجتماعي والنهج القائم على حقوق الإنسان
13:30 – 12:30	**الغداء**	**الغداء**
15:00 – 13:30	**الجلسة 1-2** **لمَ اختيار النهج الترابطي؟** بيان المشكلة، الالتزامات وأطر العمل، النتائج المرجوة، والنجاحات والإخفاقات *مثال على العمل اللائق ونهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام*	**الجلسة 1-6** **مدخل إلى نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام** أمثلة عملية لتطبيق نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال العمل اللائق *أمثلة من البلدان*
15:15 – 15:00	**استراحة**	**استراحة**
17:00 – 15:15	**الجلسة 1-3** **أصحاب المصلحة في النهج الترابطي** الفئات والأدوار والمسؤوليات والتحديات في المهام والفرص في تسريع النهج الترابطية. *التركيز على دور وزارة العمل ومنظمات العمّال وأصحاب العمل* *تمرين: تحديد الأدوار والمسؤوليات*	**الجلسة 1-7** **التمويل الداعم للنهج الترابطي** المفاهيم الأساسية لتمويل الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام، توجيهات وأدوات التمويل **اختتام الجلسة 1**

بدعم من:

السويد Sverige

الجلسة 2: التعمق في نهج العمل اللائق في الترابط		
	11 أيلول/ سبتمبر	**12 أيلول/ سبتمبر**
10:00-9:00	**الجلسة 2-1** **العمل اللائق عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام** *خلاصة الجلسة 1 ومقدمة الجلسة 2* *نظرة عامة على مساهمة العمل اللائق عبر النهج الترابطي في المنطقة*	**الجلسة 2-5** **مبادئ المشاركة** *عرض عمل المجموعات وتبادل الأفكار العامة بشأن مبادئ الانخراط في العمل اللائق، بما في ذلك مشاركة الشركاء الاجتماعيين وتعزيز حقوق العمل*
10:30-10:00	استراحة	استراحة
12:30-10:30	**الجلسة 2-2** **أطر العمل والمداخل - من "الأشخاص الذين استفادوا" إلى "الأشخاص الذين حققوا الاستدامة"** حالة النزوح القسري والعمل اللائق والنهج الترابطي *تمرين جماعي: التنسيق والدعم للنازحين قسراً (PROSPECTS/ آفاق)*	**الجلسة 2-6 الخلاصة واختتام ورشة العمل**
13:30-12:30	**الغداء**	**الغداء**
15:00-13:30	**الجلسة 2-3** **فرص لبناء مبادئ النهج الثلاثي** من النقد مقابل العمل إلى سياسات التوظيف *دراسات الحالة القطرية وتمرين جماعي وعصف ذهني: كيفية الانتقال إلى نهج أكثر استدامة للنقد مقابل العمل مع النهج الترابطي؟*	
15:15-15:00	**استراحة**	
17:00-15:15	**الجلسة 2-4** **فرص لبناء مبادئ النهج الثلاثي** *الحماية الاجتماعية:* من التحويل النقدي إلى بناء النظم *دراسات الحالة القطرية وتمرين جماعي*	

بدعم من:

السويد Sverige

المرفق 2
منظمة العمل الدولية – ورشة عمل أكاديمية نكسوس
عمان، الأردن-9-12 أيلول/ سبتمبر 2024
قائمة المشاركين النهائية

مصر (إقليمي)

منظمة الصحة العالمية	الدكتور علي أردلان	مستشار إقليمي ورئيس قسم صمود النظم الصحية في منظمة الصحة العالمية (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط)
منظمة الإنسانية والإدماج	كاظم حميدة	أخصائي إقليمي في مجال الشمول الاقتصادي
برنامج الأغذية العالمي	جاين وايت (الجلسة 2)	رئيسة قسم الحماية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أوروبا الشرقية

العراق

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	جاسم خلف كاظم	مدير قسم البحث الاجتماعي/ هيئة الحماية الاجتماعية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	أحمد عبد الحسن	مساعد المدير العام لدائرة العمل والتدريب المهني
اتحاد نقابات عمّال العراق	عدنان عبد الحليم رشيد الصفار	أمانة مجموعة العمّال التابعة لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي
اتحاد الصناعات العراقي	ماهرة شعلان	مديرة قسم التخطيط والمتابعة
اتحاد الصناعات العراقي	عماد جاسم عبود	موظف شعبة الإعلام
منظمة العمل الدولية	مها قطّاع	المنسقة القطرية للعراق - أخصائية المرونة والاستجابة للأزمات في المكتب الإقليمي وأخصائية برنامج الاستثمار كثيف العمالة
منظمة العمل الدولية	نيجار سردار	موظف وطني – برنامج آفاق
منظمة العمل الدولية	ليناز عبد الله محمد	موظفة وطنية في برنامج الاستثمار كثيف العمالة/ منسقة المشاريع الوطنية (موظفة فنّية وطنية)
برنامج الأغذية العالمي	محمد رامي أبو عابد	موظف قسم الحماية الاجتماعية
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	عبد القادر ياسين	موظف قسم الشؤون الإنسانية

الأردن

غرفة صناعة الأردن	أسامة ريان	رئيس وحدة سوق العمل
غرفة صناعة الأردن	نهيل الواكد	منسق - دائرة التعاون الدولي

بدعم من:
السويد Sverige

الاتحاد العام لنقابات عمّال الأردن	نادية الجندي	عضو مجلس الإدارة
المنسق المقيم للأمم المتحدة	شيري ريتسيما أندرسون	المنسقة المقيمة
مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي	باربرا مانزي	المديرة الإقليمية
مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي	فلورِيندا بارتولي	موظفة التنسيق
منظمة العمل الدولية	أمال موافي	المنسقة القطرية في الأردن
منظمة العمل الدولية	داليا روكي	مديرة مشروع آفاق
منظمة العمل الدولية	فرح العزب	كبيرة مسؤولي البرنامج - الرصد والتقييم، الاتصالات، وتنمية المجتمع
منظمة العمل الدولية	دعاء العجارمة	مسؤولة برنامج
منظمة العمل الدولية	رنا الأنصاري	منسقة شؤون الحماية الاجتماعية
منظمة العمل الدولية	شانتال سيريسينا	موظفة شؤون الحماية الاجتماعية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	رانيا باكير	مسؤولة برامج سبل العيش والإدماج الاقتصادي
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مارغريت دوبونشيل (الجلسة 2)	كبيرة موظفي شؤون التنمية/ رئيسة وحدة التنمية (سبل العيش والتعليم)
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	زينيا جدعان	رئيسة قسم التعليم
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	فلافيا فاريا	مسؤولة الشراكة
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	فرانشيسكو تيزي	كبير موظفي شؤون الحماية الاجتماعية
اليونيسيف	أليكس شين (الجلسة 2)	المستشار الإقليمي لبرنامج المراهقين والشباب
اليونيسيف	جون ترو	رئيس، برنامج الشباب
اليونيسيف	عبد الرحمن البارودي	أخصائي تنمية الشباب والمراهقين، Learning2Learning
اليونيسيف	هاشم الزيدي	أخصائي شؤون الحماية الاجتماعية الإقليمية
المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ أكاديمية نكسوس	سيرجيو تريانا	مسؤول التنسيق الإقليمي لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - أخصائي إقليمي في النهج الترابطي وإدارة المعونات
المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	فيليبو دي كاربينيا (الجلسة 2)	أخصائي سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي
المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ستيوارت كيفورد	مستشار، التعافي المبكر. لبنان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مسؤول قطري

بدعم من:
السويد Sverige

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	جولي بوسكيه	متدربة
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	كالي صالح	مستشارة السلام والتنمية - الأردن
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	أندريه شفاريف	موظف تنسيق
منظمة الأغذية والزراعة	مونيكا شارو	مساعدة مدير مشروع (مقاومة مضادات الميكروبات وفقاً لنهج الصحة الواحدة)
برنامج الأغذية العالمي	ستيفانو سانتورو (9 أيلول/ سبتمبر فقط)	رئيس البرنامج
برنامج الأغذية العالمي	أناندا بايز	رائد في شؤون الحماية الاجتماعية
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي - سيدا	كريستينا ساندبرغ	نائبة رئيس قسم
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي - سيدا	كارمن لوبيز- كلافيرو	سكرتير أول، السفارة السويدية
مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (حكومة المملكة المتحدة)	صوفيا يحيى	مستشارة الشؤون الإنسانية
سفارة هولندا	رولا الدجاني	مسؤولة سياسات الهجرة واللاجئين
السفارة النرويجية	لينا العدوية (الجلسة 2)	مسؤولة البرامج
سويسرا	لارس بوشلر	مستشار إقليمي
سويسرا	آية مراقة (الجلسة 2)	مسؤولة البرنامج الإقليمي للهجرة والتنمية
ألمانيا - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)	شذى علاونة	مديرة مكوّن "تعزيز الاقتصاد والسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي والشاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"
CALP - شبكة شراكة التعلم النقدي (منظمة غير حكومية)	رنا نصار (الجلسة 2)	الممثل الإقليمي
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (منظمة غير حكومية)	خالد الجمعة	مسؤول أبحاث
المجلس الدولي للوكالات الخيرية (ICVA)	ستيفاني يوسف (الجلسة 1)	نائبة الممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ميرسي كور/ فيلق الرحمة (منظمة غير حكومية)	إيما لوسيا منديز روسيل	مديرة أداء البرامج والجودة
مستشار	زينة عقيلة	

بدعم من:
السويد Sverige

الكويت

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	سلمى العيسى	أخصائية قانونية، قسم العمليات

لبنان

وزارة العمل	جومانة حيمور	رئيسة جهاز تفتيش العمل والوقاية والسلامة
جمعية الصناعيين اللبنانيين	غارو لوساريان	عضو في الجمعية
منظمة العمل الدولية	ربا جرادات	المديرة العامة المساعدة والمديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية
منظمة العمل الدولية	بيتر رادميكر	نائب المدير الإقليمي/ مدير فريق العمل اللائق للدول العربية في منظمة العمل الدولية
منظمة العمل الدولية	رضا عمور	رئيس البرنامج الإقليمي
منظمة العمل الدولية	جوي ضاهر	موظف وطني
منظمة العمل الدولية	هالة عبيد	موظفة مشاريع وطنية
منظمة العمل الدولية	ريتا أبو جودة	كبيرة منسّقي سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية
منظمة العمل الدولية	مصطفى سعيد	أخصائي مكتب الأنشطة العمالية
منظمة العمل الدولية	خوسيه مانويل مدينا	أخصائي مكتب أنشطة أصحاب الأعمال
منظمة العمل الدولية	شذا الجندي	كبير المستشارين الفنيين - برنامج آفاق
منظمة العمل الدولية	لوانا أيالا	موظفة تقنية
منظمة العمل الدولية	شايليندرا جها	كبير المستشارين الفنيين - برنامج الاستثمار كثيف العمالة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	علي الغندور	منسق التدخلات القائمة على النقد – موظف قطري - لبنان
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	باربورا ساخو	منسقة النوع الاجتماعي والأزمات – موظفة إقليمية
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	سارة العوطا	أخصائية النوع الاجتماعي عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	حسناء منصور	مديرة برنامج تمكين المرأة اقتصاديا
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	روني جدعون	مسؤول التنسيق الإنمائي – الشراكات والتمويل الإنمائي
بعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان	ليلى ايمرسون	مديرة برنامج
بعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان	سارة دومينوني	مديرة برنامج الحماية الاجتماعية

الأرض الفلسطينية المحتلة

بدعم من:
السويد Sverige

وزارة التنمية الاجتماعية	منال رمضان	مديرة التخطيط
اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية	نزيه مرداوي	مدير: وحدة الإعلام والدعم
اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية/ غرفة تجارة جنوب الخليل	ماجد أبو شرخ	المدير العام
الصندوق الفلسطيني للتشغيل	مجد اشطاوي	منسق المشروع
منظمة العمل الدولية	مؤمن بدارنة	منسق الحماية الاجتماعية
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	أحمد أبو شمالة	محلل الشؤون الإنسانية/ منسق فريق العمل القطري
اليونيسيف	كوزما غاباجليو	موظفة السياسات الاجتماعية
اليونيسيف	أيمن صوالحة	أخصائي الحماية الاجتماعية
برنامج الأغذية العالمي	رياض كاتخودا	رئيس قسم الحماية الاجتماعية
	محمد الديراوي	

قطر

صندوق قطر للتنمية	عائشة سعد الجاسم	باحثة في الإغاثة في حالات الكوارث والطوارئ/ المساعدات الإنسانية
صندوق قطر للتنمية	لولوة العبد الملك	باحثة في البرامج والمشاريع الإنسانية

المملكة العربية السعودية

الصندوق السعودي للتنمية	رماز السكيبي	محللة شؤون الشراكات
الصندوق السعودي للتنمية	صالح رباع	مدير

سوريا

منظمة العمل الدولية	توموكي واتانابي	المنسق القطري

بدعم من:
السويد Sverige

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	لمى كنجراوي	موظفة في شؤون الشراكات
المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية/ الشركاء الاجتماعيون (الأردن + خبراء)	جمعة حجازي	مستشار رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا/ عميد المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	كيت نايت	منصة سوريا الإقليمية

اليمن

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن	فيدل منذوق سعيد سيف	المدير العام
الاتحاد العام لنقابات عمّال اليمن	شيخة صالح	عضو المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات/ أمانة مجموعة العمال التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية
مشروع الأشغال العامة	هيثم علوان	مشروع الأشغال العامة - منسق المشاريع
منظمة العمل الدولية	علي دهاق	منسق البرنامج الوطني
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بيتر فان دي بول	قائد الفريق المعني بالحوكمة وبناء السلام

الفريق الأساسي - أكاديمية نكسوس وفريق منظمة العمل الدولية من المقر الرئيسي

منظمة العمل الدولية	نيبفيس ثوميت	كبيرة المستشارين الفنيين - نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام/ مستشارة نكسوس
أكاديمية نكسوس	ماكسينس فيربريت	موظف أبحاث مبتدئ
منظمة العمل الدولية - الأردن	وديان أبو سويلم	مساعدة لشؤون الميزانية والمالية والمشاريع الإقليمية

البلد غير محدد

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مويرا ستافروبروت	ممثل
	ميرنا شدياق	
	حسام خالد السعدي	وسائل التواصل الاجتماعي - SSC
	هيثة الجاسم	CDFFD ERM PM

المجموع: 107

بدعم من:
السويد Sverige

المرفق 3
مشروع خطة العمل القطرية لتعزيز العمل اللائق عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

اليمن

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
التنسيق				
رسم خرائط آليات التنسيق القائمة				
رسم خرائط الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلام والتنمية	إجراء محاولة أولى للفهم ثم إجراء مشاورات مكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة	جهة التنسيق في وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارات الشؤون الاجتماعية والتخطيط منظمات المجتمع المدني، والصناديق، والنقابات، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، والقطاع الخاص، إلخ الأمم المتحدة والمانحون - مجموعة شركاء اليمن	المدى القصير
إشراك الجهات الفاعلة في عالم العمل	مشاورات - النهج التصاعدي		الغرف والاتحاد العام	
البرمجة لتعزيز مبادئ العمل اللائق				
من النقد مقابل العمل إلى التوظيف	إدراج النهج الترابطي في برامج الاستثمار السنوية (التي طورتها منظمة Go Yemen وبدعم من المجتمع الدولي) \ دعم استدامة سبل العيش من خلال تدخلات النظم البيئية المستدامة	وزارة الشؤون الاجتماعية الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية	المجموعات المواضيعية لمجموعة دعم اليمن (مجموعة العمل الفنية التي تشمل الحكومة والمانحين والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني)	المدى المتوسط – لمواءمته مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (3 سنوات)
الصراع ومراعاة الفوارق بين الجنسين			اللجنة الوطنية للمرأة، الاتحاد النسائي، مجلس سيدات الأعمال، قسم المرأة في النقابات العمالية، جمعيات سيدات الأعمال، إلخ	

بدعم من:
السويد
Sverige

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
التمويل				
من التمويل إلى التمويل المستدام	يعمل المنسق المقيم والدول الأعضاء على إنشاء صندوق متعدد المهام لتمويل الأفرقة المواضيعية - التعافي الاقتصادي، وتغير المناخ، والخدمات والنظم الأساسية.	المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية	الجهات المانحة	لمواءمته مع دورة حياة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

بدعم من:
السويد
Sverige

لبنان

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
التنسيق				
رسم خرائط آليات التنسيق القائمة	دعوة للاجتماع في إطار الفريق المعني بنتائج الازدهار	دعوة للاجتماع في إطار الفريق المعني بنتائج الازدهار	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة - روني جدعون	المدى القصير
	عرض وشرح مفهوم العمل الإنساني والتنمية والسلام واستكشاف سبل تطبيق هذا النهج في لبنان	منظمة العمل الدولية	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	المدى القصير
البرمجة لتعزيز مبادئ العمل اللائق				
من التحويلات النقدية إلى آليات الحماية الاجتماعية	استكشاف الأولويات المشتركة في إطار استراتيجية الحماية الاجتماعية	منظمة العمل الدولية	الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والقطاع الخاص ونقابات العمّال والمجتمع المدني	المدى المتوسط
	وضع برامج مشتركة تتماشى مع الأولويات المحدّدة	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والقطاع الخاص ونقابات العمّال والمجتمع المدني	المدى المتوسط والمدى الطويل
التمويل				
من التمويل إلى التمويل المستدام	استكشاف صندوق إنعاش لبنان كأداة تمويل مخصّصة للبرامج المشتركة المحدّدة	الاتحاد الأوروبي	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة – وزارة العمل - سفارة هولندا	المدى المتوسط والمدى الطويل

بدعم من:
السويد
Sverige

الأردن

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
التنسيق				
رسم خرائط آليات التنسيق القائمة	إعادة التفكير في هيكلية/ آلية التنسيق لجعلها أكثر فعالية وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يجب إشراكهم	الأمم المتحدة	المنظمات غير الحكومية الدولية، وكالات الأمم المتحدة، الجهات المانحة، الحكومة	المدى القصير
	التحوّل من تبادل المعلومات - المبادئ التوجيهية والنقاط السياسية	الأمم المتحدة		
رسم خرائط الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلام والتنمية	ازدواجية موارد المانحين -إعادة توجيه الجهود إلى الحكومة لسد الثغرات المنافسة بين مجتمعات المانحين - تحديد الفجوات في أنحاء الحكومة			
إشراك الجهات الفاعلة في عالم العمل	وضع خرائط المساعدة التقنية/ مواءمة الفرص المتاحة للمانحين مع أولويات المانحين - التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الحكومة		المدى القصير
	أهمية إشراك الحكومة في المضي قدما - وزارة التخطيط والتعاون الدولي			المدى القصير
البرمجة لتعزيز مبادئ العمل اللائق				
من النقد مقابل العمل إلى التوظيف	استحداث أدلة للتعلم المتبادل والمناصرة			المدى القصير
	إشراك الجهات المانحة/ الحكومة/ القطاع الخاص في التغذية المرتدة/ التعلم من أجل تنسيق أكثر كفاءة وفعالية			المدى القصير
من التحويلات النقدية إلى آليات الحماية الاجتماعية				
الصراع ومراعاة الفوارق بين الجنسين				
التمويل				
من التمويل إلى التمويل المستدام	التنسيق مع الحكومة - خاصة على الصعيد الميداني			

بدعم من:
السويد Sverige

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
	التنسيق مع الوزارات بشأن مواضيع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني	الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية		
على المدى القصير والمتوسط والطويل	التنسيق مع الجهات المانحة والحكومة لتحديد الإجراءات			

دور الشركاء (الأردن)

- **الجهة المانحة**: حوار شامل بين المانحين لتعزيز التنسيق. السعي، بالشراكة مع الحكومة، إلى تمويل الأنشطة المختلفة - إلى توخّي الخيارات الاستراتيجية.
- **الأمم المتحدة**:
  1. إعادة تفعيل فرق العمل.
  2. الانتقال إلى مزيد من التأميم والمأسسة.
  3. إشراك الحكومة بدرجة أكبر في عمليات تطوير المقترحات.
- **المنظمات غير الحكومية الدولية**: المساهمة في عمليات الحوار الاجتماعي وإسماع أصوات المجتمعات المحلية/ المستفيدين.
- **صاحب العمل**: الجلوس مع مختلف أصحاب المصلحة (المانحين، منظمات المجتمع المدني) لإجراء حوار اجتماعي.

بدعم من:
السويد
Sverige

العراق

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني
التنسيق				
رسم خرائط آليات التنسيق القائمة				
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي الخاص				
اللجنة التوجيهية للعمل اللائق				
المفوضية العليا للشباب				
المفوضية العليا للتوظيف	مراجعة الهيكل التنظيمي ليشمل نقابات العمال والأمم المتحدة العاملة في هذا المجال - إرساء المفهوم - إنشاء قاعدة بيانات - تحديد المعايير المرجعية - توسيع عدد المشاركين	وزارة العمل	الأطراف الثلاثة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الشباب، النقابات، FININCE، اتحاد الصناعات العراقي	6 أشهر
رسم خرائط الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلام والتنمية				
إشراك الجهات الفاعلة في عالم العمل				
البرمجة لتعزيز مبادئ العمل اللائق				
من النقد مقابل العمل إلى التوظيف				
القروض الصغيرة (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، البنك المركزي العراقي)				

بدعم من:
السويد
Sverige

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني
مشروع الريادة				
حاضنات الأعمال التدريب المهني وريادة الأعمال				
برنامج الاستثمار كثيف العمالة - المشروع الوطني للأشغال العامة	التشاور مع الشركاء، خارطة الطريق للتنفيذ، الهيكل التنظيمي للمشروع، إيجاد آلية للتمويل من أجل المشروع. الرصد والتقييم. تمكين المرأة لتكون جزءًا من المشروع (برامج تراعي الفوارق بين الجنسين)	وزارة التخطيط	وزارة العمل، قطاع البناء، النقابات، نقابات العمّال، الشركاء الدوليون	3 أشهر
تحويل مخصّصات الضمان الاجتماعي إلى فرص عمل				
مسح السوق				
مسارات التخرج				
سياسة عمالة عالية				
برنامج آفاق				
مبادرة بيت ومبادرة جسور				
الصراع ومراعاة الفوارق بين الجنسين	الحد من عدم المساواة بين الجنسين في التوظيف			
	إدخال الإصلاحات وتسريع برنامج الحماية الاجتماعية			
التمويل				
من التمويل إلى التمويل المستدام				
الجهات المانحة الدولية (الاتحاد الأوروبي وآخرون)				

بدعم من:
السويد
Sverige

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني
الجهات المانحة الوطنية				

الأرض الفلسطينية المحتلة

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
التنسيق				
رسم خرائط آليات التنسيق القائمة	إنجاز العمل من قبل الشركاء الوطنيين والدوليين، الفريق العامل المعني بقطاع الحماية الاجتماعية، الفريق العامل المعني بالحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية والقسائم، مجموعة العمل النقدي، المجموعة القطاعية، فريق التنسيق المشترك بين القطاعات، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلخ. إشراك المزيد من الشركاء في آليات تنسيق الحماية الاجتماعية تعزيز تمثيل المنظمات غير الحكومية المحلية في آليات التنسيق تعميم مراعاة مسائل الإعاقة من خلال تحسين التنسيق مع مجموعات ذوي الإعاقة	الفريق العامل المعني بالحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية والقسائم - وزارة التنمية الاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدعم تقني من منظمة العمل الدولية، مجموعة العمل النقدي - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشارك في قيادته منظمة إنقاذ الطفولة الفريق العامل المعني بقطاع الحماية الاجتماعية - بقيادة وزارة التنمية الاجتماعية ويتشارك في الرئاسة الاتحاد الأوروبي بدعم تقني من اليونيسف المجلس التنسيقي للقطاع الخاص	مجموعات العمّال وأصحاب العمل المنظمات غير الحكومية المحلية	قصير لكن مستمر

بدعم من:
السويد
Sverige

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
رسم خرائط الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام	أنجز من خلال الفريق العامل المعني بالحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية والقسائم تعزيز المشاركة النشطة والهادفة وإشراك مسؤولين رفيعي المستوى لمزيد من الدعم والالتزام	منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع الحكومة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	المزيد من المانحين	مستمر
إشراك الجهات الفاعلة في عالم العمل				
البرمجة لتعزيز مبادئ العمل اللائق				
من النقد مقابل العمل إلى التوظيف	تغذية مرتدة من منظمة العمل الدولية بشأن قوانين العمل والعلاقات التعاقدية لتوفير المعلومات للوثيقة التوجيهية بشأن برنامج النقد مقابل العمل النهج التعاوني لاستدامة مبادرات التوظيف التدريب ومطابقة المهارات			
من التحويلات النقدية إلى آليات الحماية الاجتماعية	تعزيز نظام الاستجابة للصدمات وتوسيع نطاقه الشركاء لدعم نظام الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات في النظم الوطنية التخطيط للانتقال من التحويلات النقدية إلى التوظيف من خلال التنسيق مع الوزارات والهيئات الأخرى ذات الصلة	وزارة التنمية الاجتماعية، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، أصحاب العمل والعمّال، مجموعة العمل النقدي		
الصراع ومراعاة الفوارق بين الجنسين				
التمويل				
من التمويل إلى التمويل المستدام	تنظيم أنشطة جمع الأموال واجتماعات مجموعات المانحين والاجتماعات الثنائية لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدّمة إلى الشعب الفلسطيني			

بدعم من:
السويد
Sverige

المواضيع الرئيسية	العمل	الجهة المسؤولة	شركاء آخرون	الإطار الزمني (المدى القصير، المتوسط، الطويل)
	المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص			

بدعم من:
السويد
Sverige

المرفق 4 - ملخّص مفصّل للجلسات

العمل اللائق في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في المنطقة العربية
تعاون بين منظمة العمل الدولية وأكاديمية نكسوس

اليوم الأول - الاثنين 9 أيلول/ سبتمبر 2024

الجلسة 1-1 الجلسة الافتتاحية

سلّطت **الجلسة الافتتاحية** الضوء على أهمية ما يلي:

- **الدور الحاسم للعمل اللائق في التعافي والاستقرار على المدى الطويل.**
- **التحدّيات المتزايدة للبطالة والعمل غير النظامي وعدم المساواة**، مع التأكيد على أنّ العمل اللائق والحوار الاجتماعي ضروريّان للمرونة والسلام.
- **الحاجة إلى التعاون** بين الحكومات وأصحاب العمل والعمّال لتعزيز العمالة المستدامة والحماية الاجتماعية. وكان بناء الشراكات ومواءمة الجهود عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من المواضيع المشتركة، مع التركيز على إيجاد حلول دائمة للفئات الضعيفة من السكان.
- **اعتماد نهج شامل للاستجابة للأزمات والتعافي منها** أمر ضروري لمعالجة الآثار وسد الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والتنمية المستدامة.

تتضمّن بعض الرسائل الأساسية الإضافية ما يلي:

- **تسلّط التحدّيات الراهنة في المنطقة** - الديموغرافية والتكنولوجية وتغيّر المناخ على سبيل المثال لا الحصر – **الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وضمان الحقوق الاجتماعية التي هي أساس المجتمعات المزدهرة.** ومن هذا المنطلق، فإنّ وجود قوانين العمل والعمل اللائق أمر أساسي لتهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية سلمية تدعم النمو وإنتاجية قطاع الأعمال.
- **التنسيق هو المفتاح، وهذا يعني أوّلا وقبل كل شيء التواصل "لبناء الجسور" وعدم العمل في صوامع منعزلة.** وهذا يعني أيضًا إنشاء شبكات يمكنها المشاركة في استحداث مبادرات التعاون والتآزر عبر مروحة من تدخلات النهج الترابطي. فعلى سبيل المثال، التدخّلات الإنسانية أساسية لإنقاذ الأرواح، ولكنّ هذه التدخلات تحتاج إلى تصوّر وتنفيذ من خلال عدسة التنمية والسلام، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.
- **أشار الشركاء الاجتماعيون إلى أهمية بُعد العدالة الاجتماعية في جميع التدخّلات كوسيلة للقضاء على الفقر والتوترات الاجتماعية** - وتحويل المجتمعات إلى أنظمة أكثر تماسكًا واتّساقًا وإنتاجية. وتشكل **أداة الحوار الاجتماعي ضمن وبين الحكومة وأصحاب العمل والعمّال، إحدى الطرق لدمج آليات حماية حقوق العمّال أثناء الأزمات** مع ضمان عدم إغفال برامج التنمية وبناء السلام لمعايير العمل وحقوق الإنسان البالغة الأهمية، والتي تُعتبر ضرورية للاستدامة على المدى الطويل.

الجلسة 1-1 ما هو نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ؟

موجز:

- **توضيح النهج الترابطي**: هناك حاجة ملحّة لاتّفاق أصحاب المصلحة على فهم مشترك لماهية **النهج الترابطي** فعلا. سواء أكان استراتيجية أو برنامجًا أو إطار عمل، ستساعد مواءمة وجهات النظر في تعزيز التخطيط والتنفيذ بشكل أكثر تماسكًا.
- **تكييف جهود الترابط مع السياقات المحلية**: يعتمد النجاح في النهج الترابطي على تكييف الجهود مع الواقع المحلي. التعلّم من سياقات متنوّعة ضروري لتعزيز التدخلات الفعالة التي تستجيب لمتطلبات السكان المتضرّرين وتؤثر عليهم بشكل إيجابي في نهاية المطاف.
- **المهارات والمعرفة للتطبيق العملي**: يحرص أصحاب المصلحة على كسب المزيد من **الأدوات العملية** و**المهارات** لتنفيذ مبادئ النهج الترابطي على أرض الواقع. ويشمل ذلك إشراك القطاع الخاص والعمّال، الذين هم أساسيون للتنمية المستدامة والسلام في سياقاتهم الخاصة.
- **عقلية تعاونية**: على الرغم من صعوبة **التغيير** وتردّد بعض أصحاب المصلحة، يُعتبر التعاون والحفاظ على **عقلية غريبة ومنفتحة** بمثابة الخطوات الأولى نحو النجاح في تنفيذ نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

بدعم من:
السويد
Sverige

الجلسة 1-2 لمَ اختيار النهج الترابطي؟

موجز: العمل اللائق ضروري لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، لأنه يعزّز السلام من خلال توفير فرص العمل والحماية الاجتماعية التي تعزّز بدورها الاستقرار والتعافي الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإنّ

- **دمج العمال وأصحاب العمل** في عمليات صنع القرار يعزّز التماسك الاجتماعي، وخاصة في المناطق المتضرّرة من الصراع.
- **التوظيف يشكل أداة حيوية** للانتقال من الحرب إلى السلام، مع استفادة اللاجئين والمجتمعات المضيفة من الاندماج الاقتصادي.
- تكفل **خطة منظمة العمل الدولية للعمل اللائق** أن يكون الحوار الاجتماعي، المتجذر في حقوق العمّال وحرية تكوين الجمعيات، أولوية أثناء الاستجابة للأزمات.
- **فهم الأسباب الجذرية للصراعات والتنسيق بين القطاعات** أمر حاسم للتنفيذ الفعال، مع التركيز على التمويل المستدام طويل الأجل بدلا من التمويل قصير الأجل.

موجز المناقشة:

1. **مسائل متعلّقة بالسياق (وضع المساعدة في سياقها الخاص):**
المسألة: ثمة حاجة للتمييز بين البلدان التي تمرّ بأزمات (على سبيل المثال، اليمن وسوريا)، والبلدان المتأثرة بالأزمات (على سبيل المثال، الأردن)، والبلدان التي تقع بينهما (على سبيل المثال، لبنان). وتستدعي هذه الاختلافات استراتيجيات متميّزة عند تنفيذ النهج الترابطي.
النهج: اتّباع نهج قائم على المناطق، حيث تقود السلطات المحلية الجهود الإنمائية، أمر بالغ الأهمية من أجل النجاح. ويعزّز التعاون مع السلطات المحلية أهمّية التدخّلات واستدامتها.
الإغاثة على المدى القصير: تنفيذ برامج النقد مقابل العمل في جميع مراحل الاستجابة لحالات الطوارئ (الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة والوظائف)، وتوفير الإغاثة المؤقتة.
2. **فوائد وانتقادات استراتيجيات النقد مقابل المال قصيرة الأجل مقابل تلك طويلة الأجل:**
الفوائد: في حالات الطوارئ، يُعد استخدام النقد مقابل المال أمرًا ضروريًا لتلبية الاحتياجات العاجلة لسبل العيش وإعادة الإعمار. بيد أنّ هناك حاجة إلى إدماج التفكير الإنمائي طويل الأجل من خلال بناء القدرات ودعم النظم بدلا من التركيز فقط على التحويلات النقدية المباشرة.
الانتقادات: تعمل برامج النقد مقابل العمل خارج اللوائح الوطنية، وغالبًا ما تفشل في تمكين المجتمعات المحلية. وهي لا تندمج في إطار العمل النظامي، مما يجعل من الصعب تعزيز العمل اللائق أو إشراك الجهات الفاعلة الوطنية في مرحلة مبكرة.
وغالبًا ما تعكس حلول النقد مقابل العمل تفكيرًا قصير المدى، وعلى الرغم من أنها طريقة سهلة لصرف النقد وقياس التأثير، إلا أنّ هناك حاجة إلى تنسيق أفضل وتخطيط طويل الأجل.
3. **إدماج الشباب والفئات الضعيفة:**
المسألة: يُعد إشراك الشباب والسكان الضعفاء في العمالة أمر بالغ الأهمية، لأنّ استبعادهم قد يدفعهم نحو أنشطة ضارة، مما يؤدّي إلى إدامة دوّامة العنف بدلا من تعزيز السلام. ويُعتبر إطار العمل الإنساني – التنمية - السلام عنصرًا أساسيًا في معالجة هذه المسألة.
4. **القيود على الموارد وبناء القدرة على الصمود:**
المسألة: مع تناقص الموارد، تصعب تلبية الاحتياجات الأساسية وبناء المرونة المجتمعية. وينطلق النهج الترابطي من هذا التحوّل في التمويل من قبل الجهات المانحة، بينما تستمر المشاكل في التفاقم. ويشدّد النهج الترابطي على الدمج بين الحلول الموجّهة نحو التنمية ومكوّنات السلام، مع الحفاظ على المحور الإنساني.

الجلسة 1-3 من هم أصحاب المصلحة في النهج الترابطي؟

موجز: يلعب أصحاب المصلحة في النهج الترابطي، بما في ذلك وزارة العمل والعمّال ومنظمات أصحاب العمل، أدوارًا رئيسية في دعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي.

- تضمن منظمات العمّال وأصحاب العمل استمرارية الأعمال التجارية وتتعاون مع الحكومات من أجل التدخلات المتوافقة مع السياقات المحلية.
- يساعد الشركاء الاجتماعيون في تخفيف التوتّرات وسدّ الانقسامات ودعم الاستجابات للأزمات عندما تكون مؤسسات الدولة ضعيفة أو غائبة.
- **النهج الثلاثي** يسلط الضوء على الحاجة إلى تنسيق وفهم أفضل عبر الإجراءات الإنسانية والإنمائية وإجراءات السلام على جميع المستويات.
- **بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين** مهم لتعزيز دورهم في جهود التعافي من الأزمات وبناء القدرة على الصمود.
- التأكيد على العمل الجماعي والشجاعة والمخاطرة أمر بالغ الأهمية لنجاح نتائج النهج الترابطي والشراكات المستدامة.

بدعم من:
السويد
Sverige

موجز المناقشة:

- **تحديد ورسم خرائط أصحاب المصلحة**: تتمثّل الخطوة الأولى في تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والوزارات الوطنية، والمحافظين من المستوى المتوسط، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والجهات المانحة، ومنظمات التجارة العادلة، وصناديق الضمان الاجتماعي، وجاليات المغتربين.
- **التحديات في التنمية 'غير المعترف بها'** : قد يكون التعامل مع مشاريع التنمية غير المعترف بها أمرًا صعبًا، مما يتطلب نهجًا مرنًا. التنسيق المستمر والراسخ والمستدام حيوي لنجاحها.
- **الدروس المستفادة من الأزمة السورية**: في البداية، عملت الوكالات بشكل منفصل، مما خلق توترات بين العمّال. وسلط هذا الضوء على الحاجة إلى إطار منسّق لضمان ممارسات عمل عادلة. وتم وضع مبدأ توجيهي، جرى تبادله بعد ذلك مع الوزارات الوطنية، ليصبح أساسًا لتعزيز ممارسات العمل اللائق. وقد كان هذا التنسيق محوريًا لتحقيق النجاح.
- **مستقبل العمل**: من الضروري النظر في نماذج الوظائف والتكنولوجيات الناشئة. قد تستند نماذج التطوير الحالية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية إلى مفاهيم قديمة، مما يثير تساؤلات حول أهميتها بالنسبة إلى الوظائف ومؤسسات الأعمال في المستقبل.
- **دور النقابات**: تمتلك النقابات خبرة واسعة وصلات مجتمعية عميقة الجذور ودعمًا محليًا. وينبغي للوكالات أن تستفيد من معارف النقابات وأن تعمل معها على الصعيدين الوطني والمحلي لتعزيز الجهود الإنمائية.

مسائل تستوقفنا في الجلستين 1-1 و 1-2

مسائل تستوقفنا في الجلسة 1-1

1. **ما هي الجهة الفاعلة في السلام؟**
المسألة: تعريف "الجهة الفاعلة في السلام" ليس بالأمر الواضح. في حين يسهل تحديد بعض الأدوار، مثل قوات حفظ السلام، إلا أنّ هناك غموضًا حول ما إذا كان يمكن تصنيف كل من يشارك في جهود السلام (من خلال برامج ومناهج مختلفة) على أنه جهة فاعلة في السلام.
2. **الصلة السياقية:**
المسألة: ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تحقيق السلام راسخة الجذور في الشعوب والأماكن المراد تغييرها. والعمل في إطار بعيد جدًا عن هذا السياق قد يجعل مبادرات السلام غير فعالة.
3. **تفعيل النهج الترابطي:**
المسألة: ثمة تحدّ في ترجمة النُهج النظرية للسلام إلى استراتيجيات عملية وقابلة للتنفيذ. ويبقى السؤال: كيف يمكننا تنفيذ هذه النُهج بفعالية في بيئات العالم الحقيقي؟

مسائل تستوقفنا في الجلسة 1-2

1. **إعادة بناء الثقة بعد الانتكاسات في التقدّم في تنفيذ النهج الترابطي:**
المسألة: في السياقات التي تم فيها تدمير التقدّم المحرز من خلال النهج الترابطي، هناك تحدّ كبير في إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة والمؤسسات. ويبقى السؤال: كيف يمكن استعادة هذه الثقة ومواصلة الجهود نحو التنمية المستدامة وبناء السلام؟
2. **إقامة توازن بين أدوات الطوارئ والنمو على المدى الطويل:**
المسألة: هناك حاجة للتوفيق بين استخدام أدوات الطوارئ مثل النقد مقابل العمل وبين استراتيجيات النمو الاستشرافية والتنمية ومشاركة القطاع الخاص. توفّر أداة النقد مقابل العمل إغاثة فورية، ولكن كيف يمكننا أن نضمن ألا تمنع أو تحدّ من النمو المستقبلي ومن التنمية المستدامة؟
3. **التضارب بين النقد مقابل العمل والعمل اللائق:**
المسألة: كثيرًا ما لا تتماشى برامج النقد مقابل العمل مع أنظمة العمل الوطنية وتُعتبر حلولا قصيرة الأجل. وهذا يخلق تضاربًا مع تعزيز "العمل اللائق"، حيث أنّ برامج النقد مقابل العمل لا تكون عادة مهيكلة لتندرج في أطر العمل طويلة الأجل أو لتعزيز فرص العمل المستقرّ.

بدعم من:
السويد Sverige

اليوم 2 - الثلاثاء 10 أيلول/ سبتمبر 2024 - ملخّص

الجلسة 1-4 مواءمة حجم مكوّن السلام
ربط اتجاهات السلام والصراعات بالعمل اللائق
تحديد الفرص لبناء السلام من خلال مبادرات العمل اللائق

موجز:
بعد التعليقات حول محتوى اليوم الأول[3]، قُدّمت عروض من منظمة العمل الدولية، ومستشار مسائل السلام والتنمية في عمان، ومنظمة ميرسي كور/ فيلق الرحمة. وتتضمن الرسائل الأساسية ما يلي:

- **الممارسة:** تميل المفاهيم والدروس المستفادة إلى ملازمة أذهاننا وهي تتعزّز من خلال التطبيق والممارسة بشكل مطّرد.
- **عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية:** قد تنبع الصراعات الناشئة من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة هذه القضايا كمحركات محتملة للصراع.
- **درجة الاستقرار:** يمكن للتدخلات الإنمائية أن تؤثر بشكل مباشر على دوافع السلام، مما يجعل من الضروري النظر في كيفية تأثيرها على الاستقرار (أي إثارة الصراعات أو تخفيفها).
- **روابط ضعيفة بالتوظيف:** ما من صلة مثبتة بين عمالة الشباب ومنع التطرّف، في حين أنّ نقص الوظائف قد يُسهم في نشوب الصراعات.
- **الحوار الاجتماعي كحافز للسلام:** يمكن أن يؤدي استحداث فرص عمل لائقة إلى تعزيز الحوار الاجتماعي والمساعدة في تقليل التوترات في المجتمعات، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا.
- **الشمول:** من المهم تجنب إحداث اختلالات بين الرجال والنساء في القوى العاملة، وضمان إدراج كلا الفئتين في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

مسائل تستوقفنا في الجلسة 1-4 بشأن السلام

- ذكر أحد المتحدثين أنّ توفير فرص العمل للشباب قد لا يمنعهم بالضرورة من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، لكن هذا الارتباط لم يُبحث بالكامل. ثمة حاجة إلى مزيد من النقاش حول العوامل الأخرى التي تساهم في التطرف وكيف يمكن أن يكون التوظيف جزءًا من حل أوسع.
- في حين تم الاعتراف بأهمية الشركاء الاجتماعيين في النهج الترابطي ودعم العمل اللائق، إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف يمكن إدماجهم بفعالية في السياقات المختلفة، لا سيما في المناطق الهشة أو المتأثرة بالصراع.

الجلسة 1-5 الأدوات والآليات
استخدام أدوات لتطبيق مراعاة حساسية الصراعات وتحليل النوع الاجتماعي والنهج القائم على حقوق الإنسان

موجز:
عرضت الجلسة مجموعة من الأدوات والآليات أبرزها:

- تحليل الصراع حساسية الصراع
- تحليل النوع الاجتماعي في النهج الترابطي
- أداة لضمان امتثال مؤسسات الأعمال بحقوق الإنسان

ينبغي نشر نتائج تلك التحاليل على الحكومات والشركاء والجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيد المحلي. والأهم من ذلك، ينبغي تنظيم البيانات المولدة وتقاسمها من أجل تحسين التعلّم المستدام.

دارت المناقشات التي تلت العروض حول أداة تحليل النوع الاجتماعي بشكل أساسي. من النقاط الواردة:

1. **تحليل النوع الاجتماعي والتعاون في حالات الطوارئ:** كان تحليل النوع الاجتماعي في لبنان محدودًا، مع تنبيه جندري عام استنادًا إلى البيانات النوعية. وعلى الرغم من عدم وجود أدوات إضافية لحالات الطوارئ القصوى، فإن العديد من المنظمات تستثمر في تحليل

[3] شملت التعليقات الحاجة إلى التركيز على تعريف "العمل اللائق" في الجهود الإنسانية، والتأكيد على استحداث فرص العمل، والسلامة المهنية، والحماية الاجتماعية. وسُلط الضوء على نهج الترابط الذي يربط الاستجابة قصيرة الأجل بالعمل الإنمائي والإنساني طويل الأجل. بناء الثقة بين أصحاب المصلحة أمر أساسي، وهناك حاجة إلى تحديث البرامج المشتركة والتمويل لتحقيق أهداف التنمية والسلام. كما برزت الأهمية القصوى لدمج بناء السلام في تصاميم البرامج لجعلها "مستجيبة للسلام".

بدعم من:
السويد Sverige

النوع الاجتماعي، ولكن جهودها غالبًا ما تكون غير منسقة. ويُعد التعاون مع المنظمات المحلية أمرًا أساسيًا لتحسين البحوث والتحاليل.

2. **تمكين المرأة في اليمن**: نجحت مؤتمرات القمة النسوية السنوية في اليمن في إثارة قضايا المرأة مثل فرص العمل ومناصرة التمثيل السياسي للمرأة. ومع ذلك، تقتصر هذه الجهود على المناطق المحرّرة، وهناك حاجة إلى توسيع نطاق الشمول.
3. **المرأة في مجال الأعمال والتمكين الاقتصادي**: في مدينة تعز في اليمن، تحسّنت مشاركة المرأة في الأعمال التجارية من خلال الاندماج في غرفة الصناعة، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى أسواق العمل. وعلى الرغم من مرونة المرأة، هناك حاجة إلى جهود متعمّدة لاستحداث فرص مالية لها.
4. **معالجة تقاطع قضايا النوع الاجتماعي**: تواجه النساء ذوات الإعاقة الإقصاء والتمييز. ومن الضروري اتّباع نهج متعدد الجوانب في تحليل النوع الاجتماعي، مع مراعاة الإعاقة وعوامل أخرى، من أجل الدعم الشامل.
5. **التحديات في مشاركة المرأة في سوق العمل**: على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية منخفضة. يُعد تحليل الاقتصاد الكلي المراعي للمرأة ضروريًا لتوليد وظائف مستدامة، خاصة وأن اقتصادات المنطقة تكافح لتوفير الفرص لكل من الرجال والنساء.

مسائل تستوقفنا في الجلسة 1-4 حول الأدوات والآليات

- أشار أحد المتحدثين إلى أهمية أن نتذكر أننا نتعامل مع بيئة كلية تمرّ في أزمة مما يعني عدم وجود وظائف للنساء ولكن أيضًا للرجال، فكيف نكافح من أجل توظيف المرأة عندما لا يستطيع أحد الحصول على وظيفة؟
- وأشار متحدّث آخر إلى أهمية استخدام الكلمات الصحيحة لأن الحكومات في المنطقة تنظر أحيانًا بصورة سلبية إلى مصطلح تمكين المرأة. وإذا أريد إحراز تقدّم، فلا بد من مراعاة هذه الحساسيات.

الجلسة 1-6 مدخل إلى نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام
أمثلة عملية لتطبيق نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال العمل اللائق

موجز:

- سلطت الجلسة الضوء على الأهمية القصوى للتنسيق السلس بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام، مع التأكيد على ضرورة استمرار الدعم المالي للتنمية للحفاظ على المكاسب طويلة الأجل.
- بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التركيز على القيادة الفعالة والمساءلة الواضحة والقرارات المستندة إلى البيانات والتي تُعتبر حيوية لضمان إحراز تقدّم ذي مغزى، خاصة مع تحوّل المساعدات الإنسانية نحو التنمية.
- وأكد مثال الأردن على الحاجة إلى حلول منهجية تحمي العمّال الضعفاء، لا سيما العاملين في القطاعات غير النظامية مثل الزراعة.
- اعتُبر التعاون بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين أمرًا أساسيًا، مع وجود آليات تمويل مرنة تضمن تدفق الموارد حيثما تشتد الحاجة إليها.
- أظهر التركيز القوي على التحليل المشترك والعمل المنسّق بين الوكالات، كما هو موضح في لبنان، كيف يمكن للجهود الجماعية أن تدفع بنتائج التعافي الناجحة.
- ومع ذلك، هناك حالات تعيق فيها الولايات والمنافسة والأدوار والمسؤوليات المتداخلة جهود نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

مسائل تستوقفنا في الجلسة 1-6 حول المداخل

- أثيرت أسئلة حول كيفية التوفيق بين التوترات المتأصلة في السيناريوهات التي تحتاج فيها جميع الجهات الفاعلة إلى المشاركة في الحوار لضمان الشمول في حين أنه وبسبب طبيعة النهج الشمولي، لا يمكن اتخاذ القرارات إذ هناك الكثير من المصالح المتنافسة والخلفيات المتفاوتة. وفي المقابل، هل يجب إشراك عدد أقل من الناس والمخاطرة بتوليد مزيد من المظالم ولكن مع ذلك التمكّن من اتخاذ القرارات وتصميم استراتيجيات سليمة؟

الجلسة 1-7 التمويل الداعم للنهج الترابطي
المفاهيم الأساسية لتمويل الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام، توجيهات وأدوات التمويل

موجز:

- **التنفيذ الفعال لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام يتطلب كسر الصوامع المالية** بين المبادرات الإنسانية والإنمائية ومبادرات السلام. إن التعاون والثقة بين الشركاء أمران حاسمان لتحقيق أقصى قدر من التأثير والحفاظ على التقدّم.

بدعم من:
السويد Sverige

- **يجب دمج الحماية الاجتماعية منذ اليوم الأول لأي صراع أو استجابة إنسانية**. من المهم ضمان أن تكون الحماية الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من الاستجابة، وأن تتجاوز الحلول المؤقتة إلى الحلول المستدامة طويلة الأجل، لا سيما بالنسبة لأسواق العمل والعمل اللائق.
- **يعتمد تنفيذ النهج الترابطي بنجاح على الجهود المنسّقة بين جميع أصحاب المصلحة والحكومات والشركاء الاجتماعيين والمانحين والمنظمات الدولية. كما أنّ** التواصل الشفاف والملكية الجماعية أمران حيويّان لتحقيق النتائج المشتركة.
- **يجب تكييف النُهج مع السياق المحدد** الأمر الذي يتطلب التحلي بالمرونة والوعي السياسي وبفهم عميق للاحتياجات والديناميات المحلية لتحفيز التغيير الهادف.

تشمل النقاط المهمة الإضافية ما يلي:

- **حول أفضليات الجهات المانحة**: غالبًا ما تؤدّي المهل النهائية للبرامج والتوجيهات السياسية للجهات المانحة إلى تعقيد عملية التنفيذ طويلة الأجل للنهج الترابطي. التنسيق بين المانحين أمر بالغ الأهمية، ولكنه غالبًا ما يكون مجتزأ، حيث يفضّل بعض المانحين التركيز على قطاع واحد (مثلا القطاع الإنساني أو الإنمائي) بدلا من التركيز على النهج الترابطي برُمّته. تلعب الأمم المتحدة دورًا رئيسيًا في تنسيق الاستجابات، ولكنها تتطلب قيادة قوية وثقة من الجهات المانحة والحكومات. التمويل المجمّع هو أحد الحلول الممكنة، ولكن يجب أن يتّسم بالمرونة.
- **حول دور الشركاء الاجتماعيين**: يُعدّ التعامل مع الشركاء الاجتماعيين المحليين (على سبيل المثال النقابات وجمعيات الأعمال) أمرًا بالغ الأهمية، ولكن في بيئات معقّدة مثل لبنان، يمكن أن تكون هذه المشاركة مجزّأة بسبب التوترات بين المجموعات المختلفة. وللشركاء الاجتماعيين، مثل منظمات أصحاب العمل والنقابات، دور محوري في التعافي وضمان معايير العمل اللائق. وتوفّر مشاركتهم معرفة حاسمة، خاصة حول قضايا السلامة والعمل. غالبًا ما يكون الحوار مع الشركاء الاجتماعيين غير منظم، مما يحدّ من فعاليته. ومن شأن إجراء حوار أكثر تنسيقًا وشمولا أن يساعد في دعم النهج الترابطي.
- **حول المشاركة المجدية للسكان المتأثرين**: من المهم سماع أصوات الأشخاص المتأثّرين بالسياسات، وخاصة اللاجئين والفئات الضعيفة. فعلى سبيل المثال، قد يقاوم اللاجئون الإجراءات الرسمية إذا فرضت عليهم أعباء إضافية من دون فوائد كبيرة. لابد من تصميم البرامج على أساس التغذية المرتدة من الميدان لضمان تلبيتها للاحتياجات الحقيقية ومواءمتها مع الواقع المحلي.
- **حول الابتكار في التمويل والالتزام بحلول مستدامة طويلة الأجل:** ينبغي للنهج الترابطي أن يراعي حقائق الاقتصاد الكلي، مثل كيفية دعم الاقتصادات التي تمر بأزمات لعملية استحداث فرص العمل وللتنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى نماذج مالية مبتكرة تناسب الهياكل الحكومية والأهداف طويلة الأمد، مع التركيز على العمل اللائق منذ البداية بدلا من مجرد حلول قصيرة الأجل مثل إضفاء الطابع الرسمي. يجب تصميم تدخلات النقد مقابل العمل مع مراعاة التحولات طويلة الأجل، وضمان الاندماج في الأنظمة الوطنية مثل الحماية الاجتماعية منذ اليوم الأول.

بدعم من:
السويد Sverige

اليوم 3 – الأربعاء 11 أيلول/ سبتمبر 2024 - ملخّص

الجلسة 2-1 العمل اللائق عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام
خلاصة الجلسة 1 ومقدّمة الجلسة 2
نظرة عامة على مساهمة العمل اللائق عبر النهج الترابطي في المنطقة

موجز:
خلال الجلسة، تبادلت أفرقة قطرية مختلفة أفكارها فيما يتعلق بالتحديات والفرص في دمج النهج الترابطي بالعمل اللائق، مع التركيز على الأطر والبرامج الاستراتيجية التي يمكن أن تكون بمثابة مداخل:

- **لبنان**: شدّد الفريق على الحاجة إلى استراتيجية مخصّصة للحماية الاجتماعية تركز على التعافي الاقتصادي، مع أهداف واضحة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتجاوز المساعدات الإنسانية.
- **اليمن**: أبرز الفريق التحديات التي تواجه تعبئة الموارد والتمويل بسبب الصراع المستمر. وشدّد على أهمية الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر وبناء القدرات والتعاون الدولي لدعم سوق العمل والعمّال.
- **العراق**: اقترح الفريق تقديم الدعم للاستصلاح الزراعي من خلال القروض الصغيرة، وتحسين التدريب المهني، وحاضنات الأعمال. وأوصى أيضًا ببذل الجهود الدبلوماسية مع الدول المجاورة، ومشاركة القطاع الخاص، ووضع خطط التمويل الثنائية لتعزيز البنى التحتية وقدرات التصدير لدى المزارعين.
- **الأردن**: أشار الفريق إلى الحاجة إلى نهج جديد لإدماج اللاجئين في سوق العمل، بما في ذلك تسهيل عودة اللاجئين إلى سوريا. وأكد على قدرة الحكومة الأردنية القوية، وقضايا تغير المناخ، ودور القطاع الخاص في الاستجابة للأزمات، مع مؤشرات تنفيذ واضحة لاستراتيجية وطنية.
- **الأرض الفلسطينية المحتلة (فلسطين)**: ذكر الفريق الحاجة المتزايدة لكل من المساعدات الإنسانية والتنمية، واقترح نظام تمويل مشترك يشمل الحكومة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما تم تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالنزوح.

خلال المناقشة، أثيرت مسألة الحاجة إلى **مؤشرات واضحة** للنهج الترابطي. وأظهر مثال من **الكاميرون وكولومبيا** استخدام خمسة مؤشرات رئيسية لكل ركيزة من ركائز النهج الترابطي، تم اقتراحها على الوزارات الحكومية. بيد أنه تم التسليم بأن كل بلد يحتاج إلى مؤشرات خاصة بالسياق المحلي لقياس التقدّم المحرز. وأثيرت أيضًا شواغل بشأن إمكانية قياس مؤشرات التنمية البشرية، مع التشديد على أهمية التتبع القائم على الأدلة لتحقيق النجاح.

الجلسة 2-2 فرص لبناء مبادئ النهج الثلاثي
من النقد مقابل العمل إلى سياسات التوظيف
دراسات الحالة القطرية وتمرين جماعي وعصف ذهني:
كيفية الانتقال إلى نهج أكثر استدامة للنقد مقابل العمل مع النهج الترابطي؟

موجز:
هدفت الجلسة المخصّصة لمسألة **برامج النقد مقابل العمل وبرامج الاستثمار كثيفة العمالة** إلى المقارنة بين هذين النهجين، واستكشاف دور كل منهما في التنمية المستدامة، ومناقشة كيفية الانتقال من برامج النقد مقابل العمل إلى برامج التوظيف مع تبنّي مبادئ العمل اللائق. وتطرّقت المناقشة أيضًا إلى مشاركة القطاع الخاص وتحديد المؤشرات لتتبّع التقدّم المحرز.

النقاط الرئيسية:

- **"النقد مقابل العمل" مقابل "برامج الاستثمار كثيفة العمالة"**: توفّر برامج النقد مقابل العمل التي غالبًا ما تُستخدم كاستجابة إنسانية، فرص عمل ومساعدة فورية قصيرة الأجل لليد العاملة شبه الماهرة والماهرة. وعلى النقيض من ذلك، تهدف برامج الاستثمار كثيفة العمالة إلى استحداث وظائف طويلة الأجل من خلال التركيز على المشاريع المستدامة التي تعزّز معايير العمل اللائق مثل الضمان الاجتماعي وظروف العمل الجيدة.
- **نهج وتحديات برامج الاستثمار كثيفة العمالة**: تُطبّق برامج الاستثمار كثيفة العمالة في 50 بلدًا وهي تعطي الأولوية لاحتياجات المجتمع المحلي باستخدام الموارد المحلية وإشراك القطاع الخاص. وفي المناطق المتأثرة بالصراع مثل سوريا، تحدّ القيود السياسية من الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى التنمية. ومع ذلك، تبذل جهود لمواءمة برنامج النقد مقابل العمل مع النظم الوطنية ووضع استراتيجية خروج لاستدامة العمالة بعد انتهاء البرنامج.
- **الانتقال من برامج النقد مقابل العمل إلى برامج الاستثمار كثيفة العمالة**: في بلدان مثل الأردن ولبنان، ارتبطت برامج الاستثمار كثيفة العمالة بجهود تطوير البنى التحتية وبناء القدرات على المدى الطويل، مع ضمان استمرار المشاريع بعد انتهاء التمويل الأولي. وقد تم

بدعم من:
السويد Sverige

التأكيد على توحيد الأجور وظروف العمل اللائق والتنسيق مع الوزارات الحكومية كعوامل رئيسية لضمان التنفيذ الناجح لكل من برامج النقد مقابل العمل وبرامج الاستثمار كثيفة العمالة.

- **القطاع الخاص والتمكين المحلي**: مشاركة القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية، لا سيما في الانتقال من العمل غير النظامي إلى العمل النظامي. ففي لبنان، على سبيل المثال، نجح برنامج الاستثمار كثيف العمالة في إشراك مقاولين وإبلاغ العمال بحقوقهم بموجب مبادئ العمل اللائق. وقد أعطيت الأولوية للنساء والفئات المهمشة، مع توافر آليات لضمان المساواة في الأجور والأدوار القيادية.
- **الاستدامة والتعاون**: الحاجة إلى بناء القدرات والتنسيق بين الوزارات الحكومية والنقابات وأصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية لاستدامة برامج النقد مقابل العمل وبرامج الاستثمار كثيفة العمالة. وقد ركزت الجهود المبذولة في اليمن والعراق على توسيع نطاق هذه البرامج، لا سيما في تمكين المرأة ومعالجة آثار تغير المناخ.

ختامًا، في حين تقدّم برامج النقد مقابل العمل مساعدة قصيرة الأجل في سياق حالات الطوارئ، تركز برامج الاستثمار كثيفة العمالة على الوظائف المستدامة طويلة الأجل. ويتطلب كلا النهجين بذل جهود متّسقة مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لضمان الوفاء بمعايير العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة.

الجلسة 2-3 أطر العمل والمداخل
من "الأشخاص الذين استفادوا" إلى "الأشخاص الذين حققوا الاستدامة"
حالة النزوح القسري والعمل اللائق والنهج الترابطي
تمرين جماعي: التنسيق والدعم للنازحين قسرًا وللمجتمعات المضيفة

موجز:

- **ركزت الجلسة على حلول وتحديات سياقات النزوح القسري. وعرضت نموذجًا مقنعًا للانتقال من الإغاثة الفورية إلى الدعم المستدام للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة.** من خلال دمج التوظيف والتدريب على المهارات والحماية الاجتماعية في إطار مرن وقابل للتكيف، يعالج البرنامج بشكل فعال الاحتياجات الفورية والقدرة على الصمود على المدى الطويل.
- يضمن الرصد والتقييم المنتظمان أن تظل الاستراتيجيات متوافقة مع الأولويات المحلية والوطنية المتغيّرة، مما يدل على **الحاجة إلى المرونة في التنفيذ والالتزام بالتحسين المستمر والتجاوب.**
- **ويسلط النهج الضوء أيضًا على أهمية الشراكات والممارسات الشاملة لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام** على وجه التحديد من خلال الجمع بين الفرص المحلية والأهداف الإنمائية الأوسع وضمان إشراك جميع الأفراد، بمن فيهم ذوو الإعاقة، في أنظمة الدعم.

تشمل النقاط الرئيسية ما يلي:

- **الانتقال إلى حلول طويلة الأجل**: تعمل شراكة آفاق/ PROSPECTS في ثمانية بلدان، بهدف الانتقال من المساعدة قصيرة الأجل إلى الحلول المستدامة للسكان النازحين قسرًا وللمجتمعات المضيفة. ويُدمج البرنامج النُهج الإنسانية والإنمائية لتعزيز **العمل اللائق والمرونة الاقتصادية**، مع التركيز على **العمالة والحماية الاجتماعية**.
- **الجهود التعاونية**: كانت الشراكات بين منظمة العمل الدولية واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي بالغة الأهمية. ويربط هذا التعاون بين التدريب على المهارات ودعم ريادة الأعمال والحماية الاجتماعية وبين احتياجات السوق المحلية، ويركز على البرامج التي تستهدف الشباب واللاجئين. **لبنان والأردن** من الأمثلة على البلدان المستفيدة من هذه المبادرة.
- **التوجيه العالمي والاستثمار**: يقود **الاتفاق العالمي للاجئين (2019)** أهداف برنامج آفاق، والتي تشمل تقليل الضغط على البلدان المضيفة، وتعزيز الاعتماد الذاتي لدى اللاجئين، وتسهيل العودة، وتوسيع حلول البلدان الثالثة. بمبادرة من هولندا، تلقت مبادرة آفاق استثمارًا كبيرًا قدره 800 مليون دولار.
- **المرونة والتكيف**: تم تصميم برنامج آفاق للتكيف مع التحديات السياسية والبيئية الخارجية، وضمان المرونة في التنفيذ. وتراجع آليات **الرصد والتقييم** في البرنامج بانتظام التقدّم المحرز لضمان تحقيق الأهداف. على سبيل المثال، طوّر **لبنان** استراتيجية وطنية للضمان الاجتماعي تشمل اللاجئين، بينما تدمج تونس الشباب في قطاع الزراعة من خلال الأنشطة الاقتصادية المحلية.
- **إدماج ودعم الفئات الضعيفة**: برامج إدماج الإعاقة والشباب هي عناصر أساسية في البرنامج. ففي **لبنان** أصبحت نظم الحماية الاجتماعية الآن تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وتركز مبادرة **"من التعلّم إلى الكسب"** والتي تقودها اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، على نقل الشباب من مقاعد التعليم إلى عالم العمل.

ملخص جلسة الأسئلة والأجوبة – المسائل والأجوبة الرئيسية:

- **التفاعل ونسق الجلسة**: شعر بعض المشاركين أن الجلسة كانت أشبه بالمحاضرة. وأوضح الميسّرون أنّ الهدف كان معالجة قضايا محدّدة تتعلق بالتمويل والبرمجة ومشاركة المانحين.

بدعم من:
السويد Sverige

- **مبادرة آفاق في اليمن**: لم يتم تضمين اليمن في التمديد الأولي لمبادرة آفاق بسبب مخاوف متعلقة بإمكانية التنفيذ، لكن اليمن لا يزال من الأولويات من خلال برامج أخرى، بما في ذلك:
  1. الشراكات مع البنك الدولي.
- **التمويل والتنسيق بين المانحين**: تعمل مبادرة آفاق وفق **نموذج متبرّع واحد وتعدّد الشركاء** مع هولندا كجهة مانحة رئيسية، مما يوفّر المرونة والشراكات طويلة الأجل.
- **إدماج الإعاقة**: أدمجت مبادرة آفاق الأشخاص ذوي الإعاقة في أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك اتفاقية متعددة المانحين في لبنان، لضمان أن يكون إدماج الإعاقة جزءًا من جميع التدخلات.
- **رصد ريادة الأعمال**: تساعد التقييمات المنتظمة وآليات الإحالة، لا سيما في لبنان، في رصد برامج توليد الدخل ودعم ريادة الأعمال الشبابية.
- **فرص عمل في سوريا**: يتم إجراء مسوحات في جميع أنحاء سوريا لتحديد العوامل التي تساهم في نجاح برامج ريادة الأعمال، مع وضع خطط لتوسيع نطاق الأعمال الممارسة من المنزل القابلة للاستمرار بالنسبة للاجئين.
- **النهج الترابطي في التعليم**: تتماشى خطط الاستجابة الإنسانية مع الاستراتيجيات الوطنية من خلال المشاركة المنتظمة مع الحكومات، وضمان أن يعكس التعليم والبرامج الأخرى الأولويات الوطنية.
- **القيادة الحكومية وبرامج النهج الترابطي**: تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة، كما في الأردن مثلا، لضمان القيادة الوطنية في برامج النهج الترابطي مع الاستفادة من نقاط قوة المفوضية في إدارة البيانات لمطابقة الوظائف والإحالة.
- **تغير المناخ والنزوح**: تشمل مبادرة آفاق تغير المناخ في إطار عملها، وتقيّم آثاره إلى جانب النزوح الناجم عن الصراع.
- **دور النقابات**: تعتبر النقابات العمّالية جزءًا لا يتجزأ من معالجة المعوقات في برنامج "التعلّم من أجل الكسب" ودعم تنفيذ التزامات النهج الترابطي، كما رأينا في قمة تونس.
- **فهم الفجوات العمّالية في سوريا**: تساعد الحوارات مع أصحاب العمل في سوريا على تحديد الفجوات العمّالية وكيف يمكن لمهارات اللاجئين سدّ هذه الاحتياجات.
- **المرونة والدروس المستفادة**: تُعد المرونة في مبادرة آفاق في التكيّف مع التحديات الخارجية نقطة فخر لهولندا. وتسمح جلسات **الرصد والتقييم والتعلم** المنتظمة بإدخال تعديلات على الإستراتيجية وإجراء مناقشات أوسع.
- **الولاية الموسعة لليونيسف**: وسّعت الشراكة مع مبادرة آفاق نطاق عمل اليونيسف، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما مكن المنظمة من التركيز على الشباب الأكبر سنًا واستهداف فرص جديدة.
- **حلول المفوضية بشأن اللاجئين**: تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على برامج إعادة التوطين في بلدان ثالثة، وتوفير التدريب الموجّه للاجئين لتلبية طلبات العمالة في بلدان محدّدة.

الجلسة 2-4 فرص لبناء مبادئ النهج الثلاثي
الحماية الاجتماعية: من التحويل النقدي إلى بناء النظام
دراسات الحالة القطرية وتمرين جماعي

موجز:

ركزت حلقة النقاش على إدماج المساعدة النقدية في الجهود الإنسانية والإنمائية من خلال نهج ترابطي، لا سيما في المناطق المتأثرة بالصراعات.

- **المساعدة النقدية والنُهج الترابطية:** نمت برامج المساعدات النقدية والقسائم إلى 21٪ من المساعدات الإنسانية، مع إمكانية تعزيز النظم الوطنية ودعم الحماية الاجتماعية من خلال المواءمة مع الهياكل الحكومية في وقت مبكر. وتعزّز برامج المساعدات النقدية والقسائم التماسك الاجتماعي المحلي، وتُسهم في تحقيق الأهداف الإنسانية والإنمائية على حد سواء.
- **نجاح برامج الحماية الاجتماعية في فلسطين**: أدى التعاون والثقة والسجل الاجتماعي الموحّد إلى تبسيط الموارد وتحسين عملية صنع القرار في النهج الترابطي في فلسطين، وتعزيز القدرات الوطنية، لا سيما خلال الأزمات المستمرة مثل أزمة غزة.
- **التحديات والفرص أمام برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف:** يركز النهج المزدوج لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف على دعم ومواءمة نظم الحماية الاجتماعية الوطنية لتكون أكثر استجابة واستدامة. غير أنّ التحديات تشمل قصر الجداول الزمنية للتمويل، وانعدام التنسيق بين مجموعة العمل النقدي والفريق العامل المعني بالحماية الاجتماعية، وازدواجية الجهود.
- **إدماج النازحين قسرًا:** تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إدماج النازحين في نظم الحماية الاجتماعية من خلال معالجة الثغرات التنظيمية وزيادة الوعي لدى أصحاب العمل. ويشمل التوسّع إلى ما هو أبعد من المساعدات النقدية الإنسانية صنع سياسات وشراكات قائمة على البيانات لتعزيز الشمول الاقتصادي.
- **الملكية الوطنية وبناء القدرات:** يتطلب بناء الملكية الوطنية شراكات حكومية قوية، وبناء القدرات لضمان الانتقال السلس من النظم

بدعم من:
السويد Sverige

الإنسانية إلى النظم الوطنية. وتبقى مشاركة البيانات أمرًا بالغ الأهمية ولكن يجب التعامل معها بأمان وفعالية لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل.

المناقشة:

- **يجب إنجاز عمل الحماية الاجتماعية مع الحكومات**، ولكن في الوقت المناسب، ويجب أن تكون هناك جهود مسبقة/ استعدادات حتى تكون الأنظمة أكثر مرونة في مواجهة الأزمات، وتجنّب الأنظمة الموازية، وفرض بروتوكولات مشاركة البيانات.
- كيف يمكن للأنظمة الوطنية أن تكون أكثر استجابة؟ **نهج المسار المزدوج**
  1. دعم النظم الوطنية (تكميلية)
  2. التوافق مع الحكومات لتوسيع التغطية
- تفيد **التحديات المحدّدة** من خلال العمل مع مجموعات مثل اللاجئين، أنّ ما من لوائح تشملهم. ثمة حاجة لإظهار فوائد الإدماج، وبالتالي توليد الأدلة.
- كان المشاركون مهتمّين فعلا بمعرفة المزيد عن جمع البيانات/ الأدوات/ بروتوكولات مشاركة البيانات - هناك اهتمام واضح بموضوع **تقييم الاحتياجات وتحليلها**.

العِبر الأساسية:

- هناك **الكثير من الأمثلة في سياق الحديث عن النهج الترابطي في الممارسة العملية عن الحماية الاجتماعية في أنحاء المنطقة**، من اليمن إلى العراق، ومن لبنان إلى الأردن وفلسطين. ويُظهر هذا التنوّع مداخل متعدّدة للتنسيق بين أوجه النهج الترابطي، ولكن ربما لم يُنجز إلا القليل جدًا في توثيق وتطوير هذه التجارب الوطنية. فذلك يتطلب مساحة تفكير ونهج إقليميّين.
- في سياقات الأزمات المطوّلة، **تحتاج الجهات الفاعلة في نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى إيجاد طرق للتغلب على التحديات في مواءمة استراتيجيات الضمان الاجتماعي الدولية مع المبادئ والسياسات الإنسانية**: ففي حين أنّ المبادئ الإنسانية مهمة بشكل واضح، تلقى مبادئ مسؤولية الدولة القدر نفسه من الأهمية. ولكل من الشركاء ذوي التفكير الإنساني والإنمائي الحقيقي دور في المحادثات بشأن النهج الترابطي.
- **أهمية نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الحماية الاجتماعية بغية ربط الاستجابة الفورية الطارئة بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل**، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الآليات الحالية التي تمكن من الاستجابة الفورية والبناء على المزايا التفاضلية لكل جهة فاعلة في النهج الترابطي (طرق الدفع، التسجيل، القدرة على جمع البيانات، إلخ..).
- **البناء على الميزة التفاضلية** (قدرة وخبرة ثابتان، وعدم الاقتصار فقط على الولاية) لفرد أو مجموعة أو مؤسسة واحدة لتلبية الاحتياجات. ولكل ركيزة من ركائز النهج الترابطي ميزاتها التفاضلية الخاصة، من أجل الحد من الهشاشة العامة ومن الاحتياجات غير المستجابة، وتعزيز قدرات إدارة المخاطر ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع.
- **الحماية الاجتماعية جزء لا يتجزأ ورئيسي لخطة النهج الترابطي والعمل اللائق**، ولكنّ تضمينها بشكل كامل يتطلب **نهجًا أوسع من مجرد التركيز المبرّر على المساعدة النقدية**. والسر لتوفير الحلول الدائمة هو العمل بشكل أكثر وضوحًا على الانتقال من النقد إلى التوظيف، ولا سيما الانتقال من المساعدة الاجتماعية إلى التأمين الاجتماعي، مع الاعتراف بأنه لا ينبغي التخلي أبدًا عن الحماية الاجتماعية.
- **لا تتعلق النُهج الترابطية بتحويل التمويل الإنساني عن الأنشطة المنقذة للحياة في حالة الأزمات**. بل يتعلق الأمر بتقليص الاحتياجات قبل أن تصبح الأنشطة المنقذة للحياة ضرورية ومنع الاحتياجات من التنامي في المقام الأول.
- **ومن الأهمية بمكان التوصل إلى فهم أفضل لأدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم وولاياتهم وحدودهم في إطار كل من الركائز الثلاث** لتحسين المشاركة وتحديد الفرص لبناء الاتساق والتكامل وضمان المساءلة.

مثال على النتائج الرئيسية من فلسطين:

- النهج التعاوني
- بناء الثقة
- استخدام النظام القائم
- مكان آمن للحوار
- زيادة المشاركة
- تحسين وصول المستفيدين
- تقديم المساعدة الفعالة

بدعم من:
السويد Sverige

اليوم 4 - الخميس 12 أيلول/ سبتمبر 2024

باختصار، تشمل الموضوعات والمبادئ المشتركة للمشاركة في جميع البلدان: القيادة الحكومية، وآليات التنسيق القوية، وإشراك أصحاب المصلحة، والأدوار الواضحة والمساءلة، والتمويل الاستراتيجي، وتعزيز الحوار الاجتماعي، والتركيز على التنمية على المدى الطويل، وبناء القدرات. ووفقًا للأفرقة القطرية، فإن هذه المبادئ محورية لضمان نجاح تدخلات العمل اللائق والأهداف الإنمائية الأوسع.

1. **قيادة الحكومة ومشاركتها:**
   - أعربت جميع الأفرقة عن أهمية الدور المركزي للحكومة في قيادة وتنسيق الاستراتيجيات الوطنية، سواء من خلال تطوير استراتيجيات الحماية الاجتماعية **(لبنان)**، أو برامج الأشغال العامة الرائدة **(العراق)**، أو تأدية دور فاعل أكثر في عملية المأسسة **(الأردن)**.
   - ولاحظت جميع الأفرقة أن الحكومات (الممثلة في ورشة العمل) تشارك في التخطيط الاستراتيجي، وتنظيم الاجتماعات، وضمان الاتساق مع الأولويات الوطنية.

2. **التنسيق والتعاون بين القطاعات:**
   - شدّد **لبنان** و**اليمن** على الحاجة إلى آليات تنسيق قوية، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تسهيل هذه العمليات.
   - في **الأرض الفلسطينية المحتلة**، سلط الفريق الضوء على الحاجة إلى تفعيل وتعزيز أطر التنسيق القائمة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.
   - ركز **اليمن** و**العراق** على تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، مع إشراك العديد من الوزارات والقطاعات الخاصة والشركاء الدوليين.

3. **إشراك أصحاب المصلحة المتعدّدين (الشركاء الاجتماعيون، منظمات المجتمع المدني):**
   - شكّل إشراك أصحاب العمل والنقابات ومنظمات المجتمع المدني نقطة محورية في جميع البلدان.
   - يهدف **لبنان** إلى إشراك الشركاء الاجتماعيين في العملية، بينما دعت **الأرض الفلسطينية المحتلة** إلى تحسين تمثيل منظمات المجتمع المدني في الأطر القائمة.
   - شدّد **العراق** و**الأردن** على أهمية إشراك أصحاب العمل وتحسين الحوار الاجتماعي معهم لتعزيز المشاركة الأوسع في المبادرات الوطنية.
   - شدّد **اليمن** أيضًا على إشراك القطاع الخاص ومختلف الأفرقة العاملة لتعزيز التنسيق والتعاون.

4. **وضوح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة:**
   - ثمة موضوع متكرّر يتمثل في توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة لضمان التنفيذ والمساءلة الفعّالين.
   - سلط **لبنان** الضوء على ضرورة أن تفي جميع الجهات الفاعلة بمسؤولياتها بشكل صحيح، في حين اقترح **اليمن** مراجعة آليات التنسيق لتحديد الأدوار بوضوح، لا سيما بين الوزارات والشركاء الاجتماعيين.
   - شدّد **الأردن** أيضًا على أهمية الاستراتيجيات المنظمة التي تشرك الحكومة منذ البداية.

5. **التمويل وتعبئة الموارد:**
   - أثارت عدة بلدان مسألة تأمين التمويل وتعبئة الموارد.
   - تحدّث **لبنان** و**العراق** عن إشراك المنظمات الدولية والجهات المانحة لدعم التمويل، واقترح **العراق** توفير المنح والدعم الدولي لبرامج الأشغال العامة.
   - اقترح **اليمن** إنشاء صندوق استئماني متعدّد الشركاء يتماشى مع أطر الأمم المتحدة لدعم المشاريع التنموية طويلة الأجل، مع التركيز على التمويل المستدام الذي يتجاوز الاستجابات الإنسانية.

6. **تعزيز الحوار والتواصل على الصعيد الاجتماعي:**
   - شدّد كل من **لبنان** و**الأردن** على أهمية تحسين الحوار بين المنظمات الدولية والحكومات والشركاء الاجتماعيين.
   - ركّز **الأردن** بشكل خاص على تنشيط أفرقة العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل لضمان التواصل الفعّال والمشاركة الفعلية.

7. **التركيز الاستراتيجي على التنمية طويلة الأجل:**
   - بينما حوّل **لبنان** تركيزه من الضمان الاجتماعي إلى الازدهار على المدى الطويل، شدّد **اليمن** على ضرورة الانتقال من الاستجابات الإنسانية إلى النُهج الإنمائية.

بدعم من:
السويد Sverige

- يعكس ذلك موضوعًا أوسع على صعيد البلدان يتمثّل في الانتقال من التدخّلات قصيرة الأجل والتفاعلية إلى استراتيجيات إنمائية أكثر استدامة وطويلة الأجل.

8. **بناء القدرات والمأسسة:**
- أبرزت عدّة بلدان الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية ومأسسة الجهود.
- شدّد **الأردن** على إضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات العمل اللائق، في حين أشار **اليمن** و**الأرض الفلسطينية المحتلة** إلى أهمية بناء القدرات داخل الوزارات والشركاء الوطنيين الآخرين لضمان الاستدامة.

شكر وتقدير

خالص الشكر لدعاء العجارمه (منظمة العمل الدولية) وجولي بوسكيه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على مساعدتهما القيّمة في تدوين الملاحظات طوال ورشة العمل، ما ساهم بشكل كبير في إنجاز هذا التقرير.

بدعم من:
السويد Sverige